

قصيرة جدا، طلب الأمين العام إطلاع أعضاء الجمعية العامة وأعضاء مجلس الأمن فوراً على هذه الرسالة ومرفقها بهدف موافقتهم عليها بسرعة بالشكل الذي يرونه مناسباً.

وفي الجلسة ٤٠٠٦، المعقودة في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٩ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج مجلس الأمن الرسالة في جدول أعماله.

وفي الجلسة نفسها، وجّه رئيس المجلس انتباه المجلس إلى مشروع قرار كان قد أُعد في أثناء مشاورات المجلس السابقة^(٦٤). وبعدئذ طُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٤١ (١٩٩٩)، وفي ما يلي نصه:
"إن مجلس الأمن،

إذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة ١٧ أيار/مايو ١٩٩٩ والموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام مرفقاً بها الرسالة المؤرخة ١٤ أيار/مايو ١٩٩٩ والموجهة إليه من رئيس المحكمة الدولية لرواندا،

يؤيد توصية الأمين العام بأن يقوم القاضي أسبغرين، فور استبداله كعضو في المحكمة، بإنجاز قضيتي روتاغاندا وموسيماليتين بدأً فيهما قبل انتهاء فترة ولايته، ويحيط علماً بنية المحكمة بإنجاز هاتين القضيتين قبل ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، إن أمكن.

(٦٤) S/1999/576.

السيد بافل دولينش (سلوفينيا)

السيدة إنديرا رانا (نيبال)

السيد وليام سيكوله (جمهورية تنزانيا المتحدة)

السيد ويلي سي. غاه (الفلبين)

السيد أسوكا دي ز. غوناواردينا (سري لانكا)

السيد محمد غوني (تركيا)

السيد ساليفو فومبا (مالي)

السيد أكادوكو جون - بابتيست كابلان (كوت ديفوار)

السيد لايي كاما (السنغال)

السيد ديونيسيوس كوندليس (اليونان)

السيد بوبا ماهامانا (النيجر)

السيد إريك موشيه (النرويج)

السيد لويد جورج وليامز (جامايكا وسانت كيتس

ونيفيس)

المقرر المؤرخ ١٩ أيار/مايو ١٩٩٩ (الجلسة
٤٠٠٦): القرار ١٢٤١ (١٩٩٩)

برسالة مؤرخة ١٧ أيار/مايو ١٩٩٩ موجهة من

الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن^(٦٣)، طلب الأمين العام أن

يقوم المجلس بتمديد فترة ولاية أحد قضاة المحكمة غير

المنتخبين ليتسنى له الفصل في قضيتين جاريين. وبالنظر إلى

أن المدة الفاصلة عن موعد انتهاء فترة ولاية ذلك القاضي

(٦٣) S/1999/566.

٦ - الحالة في بوروندي

البالغ إزاء استمرار العنف واشتداد التصاعد في انتهاكات حقوق الإنسان. ووفقاً لتقريره، فإن بوروندي تشهد استعاراً لنار الحرب الأهلية. فالحالة مستمرة في التدهور منذ أيار/مايو ١٩٩٥ ومن سماعها ما يجري في كل يوم من أعمال القتل، والمذابح، والتعذيب والاعتقال التعسفي. ويتأكد تدهور الحالة بما قرره المنظمات الدولية مؤخرًا، وضمنها لجنة

المقرر المؤرخ ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ (الجلسة ٣٦١٦): بيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥

موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^(١) أعرب الأمين العام عن قلقه

(١) S/1995/1068.

رئيس مجلس الأمن من الأمين العام عملاً بالقرار ١٠١٢ (١٩٩٥) تتضمن تقريراً مؤقتاً عن أعمال لجنة التحقيق الدولية في بوروندي^(٣).

وفي الجلسة نفسها، وفي أعقاب مشاورات أجريت فيما بين أعضاء مجلس الأمن، أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس^(٤):

نظر مجلس الأمن في الرسالة المؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن بشأن التطورات في بوروندي. ويشاطر المجلس الأمين العام قلقه البالغ إزاء الحالة في بوروندي، التي اتسمت بما يجري كل يوم من أعمال القتل، والمذابح، والتعذيب والاحتجاز التعسفي. وهو يدين بأشد العبارات الأشخاص المسؤولين عن تلك الأعمال، التي يجب أن تتوقف فوراً. ويشجع المجلس جميع الدول على اتخاذ التدابير التي ترى أنها ضرورية لمنع هؤلاء الأشخاص من السفر إلى الخارج وتلقي أي نوع من الدعم. وهو يؤكد من جديد قلقه العميق إزاء محطات الإذاعة التي تثير الكراهية وتحض على أعمال إبادة الأجناس ويشجع جميع الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المعنية على التعاون على تحديدها وتفكيكها. كما يطلب المجلس إلى جميع الأطراف المعنية في بوروندي ممارسة الحد الأقصى من ضبط النفس والامتناع عن جميع أعمال العنف. ويؤكد من جديد أن جميع الذين يرتكبون الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي أو يأذنون بارتكابها مسؤولون فردياً عن تلك الانتهاكات وينبغي مساءلتهم. وفي هذا السياق، فإنه يؤكد الأهمية التي يوليها لأعمال لجنة التحقيق الدولية المنشأة عملاً بقراره ١٠١٢ (١٩٩٥) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٥ ويتعهد بأن يدرس بعناية الرسالة الواردة من الأمين العام المؤرخة ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ التي تتضمن تقريراً مؤقتاً عن تلك الأعمال.

ويعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء الهجمات التي وقعت مؤخراً على موظفي المنظمات الإنسانية الدولية، والتي أدت إلى تعليق تقديم المساعدة الأساسية إلى اللاجئين والمشردين وإلى انسحاب الموظفين الدوليين مؤقتاً. ويرحب مجلس الأمن بقرار الأمين العام أن يطلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين القيام بزيارة بوروندي كي تبحث مع السلطات البوروندية الخطوات التي يمكن اتخاذها لتهدئة الحالة. وهو يؤكد أن السلطات في بوروندي مسؤولة عن أمن موظفي المنظمات الإنسانية الدولية وأمن اللاجئين والمشردين

(٣) S/1996/8.

(٤) S/PRST/1996/1.

الصليب الأحمر الدولية، وبرنامج الأغذية العالمي وغالبية المنظمات غير الحكومية، من تقليص أو تعليق أنشطتها في أعقاب نوبة الهجمات العنيفة التي وقعت على موظفيها وموجوداتها. ويضاف إلى ذلك أن حدود بوروندي مع زائير وجمهورية تنزانيا المتحدة ظلت مغلقة طوال عدة أيام. وأعرب الأمين العام عن شعوره في الظروف الراهنة بوجود خطر حقيقي يتمثل في احتمال تدهور الحالة في بوروندي إلى حد انفجار العنف العرقي على نطاق واسع. وأشار مرة أخرى إلى المقترحات التي قدمها في تقريره المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤^(١). واقترح أن يقام في زائير، رهناً بموافقة حكومتها، وجود عسكري يمكن التدخل بواسطته بسرعة إذا تدهورت الحالة في بوروندي فجأة، وهو تدبير وقائي قد يساعد على اجتناب تكرار الأحداث المأساوية التي وقعت في رواندا. وأبلغ المجلس أنه قد طلب إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين أن تسافر فوراً إلى بوجومبورا، بصفة مبعوثة خاصة له لكي تتداول مع السلطات الحكومية، على أعلى المستويات، في التدابير التي يمكن اتخاذها، على سبيل الاستعجال، لمنع الوضع من الانفجار ولتمكين المنظمات الدولية من العمل بفعالية.

وفي الجلسة ٣٦١٦، المعقودة في ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس الرسالة ضمن جدول أعماله. وعقب إقرار جدول الأعمال ٥١٤٥، دعا الرئيس (المملكة المتحدة)، بموافقة المجلس، ممثل بوروندي، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة ذاتها، وجّه الرئيس انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ موجهة إلى

(٢) S/1994/1152.

المقرر المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦
(الجلسة ٣٦٢٣): القرار ١٠٤٠ (١٩٩٦)

برسالة مؤرخة ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^(٥)، أبلغ الأمين العام المجلس عن زيارة مبعوثه الشخصية إلى بوروندي التي أوصت بإيفاد بعثة أمنية فنية لتحسين الترتيبات الأمنية القائمة، بما في ذلك إرسال أفراد من حرس الأمم المتحدة والنظر في التوسع في تطبيق الاتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها لتغطي أنشطة الأمم المتحدة في بوروندي وإقامة تعاون أوثق بين الأمم المتحدة والمراقبين التابعين لمنظمة الوحدة الأفريقية. وأشار إلى أنه بالرغم من أن هذه التدابير قد تؤدي إلى تهدئة الحالة الأمنية، فلن يكون لها أي أثر على المشاكل الأساسية التي يعاني منها البلد وحث مجلس الأمن والمجتمع الدولي على اتخاذ مبادرة كبرى للحيلولة دون حدوث مأساة أخرى في هذه المنطقة دون الإقليمية وكذلك للتشجيع على إجراء حوار يشمل جميع عناصر الساحة السياسية في بوروندي. وأشار إلى أنه قد أوعز إلى ممثله الخاص في بوروندي بأن يستطلع على سبيل الاستعجال مع القادة البورونديين كيفية إمكان إجراء مثل هذا الحوار، ربما برعاية الأمم المتحدة وسيعاود الرجوع إلى المجلس بشأن هذه المسألة في أقرب فرصة ممكنة.

وفي الجلسة ٣٦٢٣، المعقودة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ وفقا لتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس ضمن جدول أعماله الرسالة المذكورة أعلاه والرسالة المؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ الواردة من الأمين العام^(٦). وعقب إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس (المملكة المتحدة)، بموافقة

هناك. ويطلب من حكومة بوروندي أن توفر الأمن اللازم لقوافل الأغذية ولموظفي المنظمات الإنسانية.

ويرحب مجلس الأمن بتولي الممثل الخاص الجديد للأمين العام لشؤون بوروندي مهامه، ويطلب من جميع الأطراف المعنية دعم جهوده. وهو يثني على العمل الذي يضطلع به مكتب الممثل الخاص للأمين العام في السعي إلى تشجيع الحوار والمصالحة الوطنية في بوروندي كما يثني على الدور الذي تؤديه منظمة الوحدة الأفريقية في ذلك. وهو يرحب بالقرار الذي اتخذته منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ بتمديد ولاية بعثة منظمة الوحدة الأفريقية لفترة ثلاثة أشهر أخرى وتعزيز العنصر المدني لتلك البعثة. كما يرحب المجلس بنتائج مؤتمر رؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى الذي عقد بالقاهرة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

ويؤيد عمل المنسقين الذين عينهم المؤتمر لتيسير حل الأزمة. ويؤكد مرة أخرى على الأهمية التي يوليها لتصرف جميع الدول وفقا للتوصيات الواردة في إعلان القاهرة وللتوصيات المعتمدة في المؤتمر الإقليمي الذي عقد في بوجومبورا في الفترة من ١٥ إلى ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥. وهو يؤكد على أهمية إيلاء المجتمع الدولي اهتماما مطردا للحالة في بوروندي ويشجع الدول الأعضاء على تكييف الاتصالات والزيارات.

ويحيط المجلس علما بالمقترحات المشار إليها في رسالة الأمين العام المؤرخة ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وسيُنظر في هذه الاقتراحات والاقتراحات الأخرى التي يتقدم بها الأمين العام في ضوء التقارير التي سيتلقاها من بعثة السيدة أوغاتا ومن ممثله الخاص في بوروندي. كما يطلب المجلس إلى الأمين العام أن ينظر في الدور الذي يمكن أن يضطلع به موظفو الأمم المتحدة في المنطقة وما يمكن أن يقوم به موظفو الدعم الآخرون من دور في بوروندي.

ويؤكد مجلس الأمن من جديد تأييده لاتفاقية الحكم المؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، التي تشكل الإطار المؤسسي للمصالحة الوطنية في بوروندي وللمؤسسات الحكومية التي تُنشأ وفقا لها. وهو يطلب مرة أخرى من جميع الأحزاب السياسية والقوات العسكرية وعناصر المجتمع المدني في بوروندي أن تحترم اتفاقية الحكم احتراماً تاماً وتنفيذها تنفيذاً كاملاً وأن تقدم دعمها المتواصل لمؤسسات الحكم المنشأة وفقاً لها.

وسيظل مجلس الأمن يتابع هذه المسألة.

(٥) S/1996/36.

(٦) S/1995/1068. وانظر أيضا الجلسة ٣٦١٦ في هذا الفصل.

التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة ومرافقها. ومع ذلك، وخلال فترة الـ ٢٨ شهرا التي مرت على هذه الأزمة، لم يقع أي موظف من موظفي الأمم المتحدة ضحية لانعدام الأمن، ولم يتعرض أي مكتب في الأبنية الكثيرة لمنظومة الأمم المتحدة في بوروندي لأي ضرر. وفي حين أشار إلى أن الحكومة قد اعترفت رسميا بخطورة الأزمة، فقد أكد أن الأزمة لم تبلغ "قمة الترويع" وانتقد "سيل القصص الخيالية لوسائط الإعلام" الذي هبط على بوروندي. وأكد على أنه ينبغي التمييز تمييزا أساسيا بين مرتكبي أعمال الإبادة الجماعية في رواندا وبين مرتكبي هذه الفظائع والمخططين لها في بوروندي. ففي رواندا، كانت الحكومة والقوات المسلحة الرواندية وراء أعمال الإبادة الجماعية والتخطيط لها وتنظيمها وتنفيذها ضد طائفة التوتسي. أما في بوروندي، فإن جيش البلد والحكومة الائتلافية، التي مثلت طوائف وطنية و ١٢ حزبا سياسيا، تجمعا معا ضد الجماعات الإرهابية التي كانت مصممة على تنفيذ عملية الإبادة الجماعية من الطراز الرواندي. وأكد، مشيرا إلى رسالة الأمين العام التي ذكر فيها وجود خلاف ما في الرأي بين المسؤولين البورونديين بشأن أفضل السبل للتصدي للأزمة، وأن الموقف الرسمي لمسؤولي الحكومة كان واضحا وأهم أجمعوا على رفض التدخل الأجنبي في بوروندي. وأخذ يُبلغ المجلس بالإنجازات التي تحققت في إشراك مختلف الأحزاب السياسية في العملية الجارية وذكر أنه يرغب في الاستفادة بأن جهود مجلس الأمن، والأمين العام، ومنظمة الوحدة الأفريقية والميسرين الآخرين قد أحرزت نجاحات، وما من حاجة إلا إلى استغلال هذه النجاحات بصورة طيبة وبنوايا حسنة للوفاء بالأهداف الواردة في الفقرة ٢ من مشروع القرار. وشدد على أن الدور الأكبر بين الميسرين يقع على عاتق دول المنطقة، وقال إن ثمة نهجا سياسيا جديدا معينا يهدد بحرمان بوروندي من "سياسي محنك يحتمل أفضل وضع

المجلس، ممثلي بوروندي وزائير، بناء على طلبهما، إلى المشاركة في المناقشة، بدون أن يكون لهما الحق في التصويت.

وفي الجلسة ذاتها وجّه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار كان قد أعد أثناء مشاورات المجلس السابقة^(٧).

وفي الجلسة ذاتها وجّه الرئيس انتباه المجلس أيضا إلى الرسالة المؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ الواردة من ممثل بوروندي ردا على مقترح الأمين العام المتعلق بإنشاء قوة للرد السريع ومشيرا إلى أن الخطة المتعلقة بإيفاد قوة للفصل بين المواقع ليست غير ملائمة فحسب، بل أن "شبح" النشر العسكري في بوروندي يُفاقم من الأزمة^(٨). وقدمت بوروندي أيضا مقترحاتها بشأن الإجراءات التي ترى اتخاذها من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

واستهل ممثل بوروندي كلامه بأن طلب توضيحا للفقرة ٨ (أ) من منطوق مشروع القرار، التي وصفها بأنها أثارَت بعض اللبس وأفسحت المجال لتفسيرات مختلفة، وطلب إلى الأعضاء أن يقوموا بإعداد ردودهم أثناء بيانه. وأبلغ المجلس أنه على الرغم من خطورة الحالة الأمنية، فقد تحسنت تحسنا ملحوظا مقارنة بما كانت عليه في الأشهر السابقة، وعرض العديد من الحقائق التي تدعم هذا الاستنتاج. وعلى وجه التحديد، ورغم قيام الحكومة بأكملها بزيارة جميع أنحاء البلد لحشد السكان إلى جانب الإدارة، فلم يتعرض أي من مئات المسؤولين السياسيين والإداريين والعسكريين المشاركين لأي مواجهة من قبل أي من العصابات المسلحة. وقال إن الرأي العام الدولي أصبح مستقطبا إزاء المخاطر التي يتعرض لها أمن المنظمات الإنسانية الدولية وأن بعثة تقنية ستوفد إلى بوروندي لتقييم الأخطار

(٧) S/1996/56.

(٨) S/1996/40.

السابع في ضوء تقرير الأمين العام. واختتم كلامه بالإشارة إلى أن المنطقة في حالة يمكن فيها أن تحل الحرب محل السلم بسهولة، ويتوجب على المجتمع الدولي أن يفرض هذا السلم بالقوة، إذا اقتضى الأمر، على من ينتهكونه^(١٠).

وتكلم ممثل إيطاليا باسم الاتحاد الأوروبي، مع انضمام بولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وقبرص وليتوانيا وهنغاريا إلى بيانه، فقال إن الاتحاد الأوروبي لا يزال يشعر بقلق عميق إزاء استمرار العنف في بوروندي ويأمل أن يتسنى تجديد روح المصالحة في البلد. وسيواصل دعمه للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والجهود الإقليمية، ولا سيما تلك التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية. وأكد أن الاتحاد الأوروبي يرغب في المساعدة على تحقيق الانتعاش في بوروندي، ولا سيما من خلال تأييد الإجراءات المحددة لتعزيز السلم والمصالحة فيما بين مختلف المجموعات، مؤكداً أنه لا يمكن وضع حد نهائي للصراع إلا من خلال الحلول السياسية. وأكد مرة أخرى تأييد الاتحاد لفكرة زيادة الوجود الدولي النشط في بوروندي على الصعيدين السياسي والإنساني معاً. ودعا إلى تشجيع القوى المعتدلة المنفتحة للحوار، وإلى إقناع القوى الأكثر راديكالية بأن الحوار هو الخيار الممكن الوحيد وأن المجتمع الدولي مستعد لاتخاذ تدابير كافية لمنع البلد من الانزلاق إلى الفوضى. وذكر أن هناك حاجة لاتباع نهج تدريجي لحل الأزمة التي تتزايد عمقا في بوروندي وأنه ينبغي دعم جهود الوساطة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والاتحاد الأوروبي، وذلك بكل الوسائل الممكنة. وأكد أن مشروع القرار يوجه رسالة قوية مفادها أن مجلس الأمن مستعد للنظر في تدابير محددة ثم فرضها في النهاية لاحتواء تدهور الحالة ولمنع زيادة زعزعة الاستقرار في البلد. وأخيراً، أكد مرة ثانية

للإسهام على نحو واسع النطاق في تسوية الصراع البوروندي الداخلي، هو سعادة السيد موبوتو سيسسي سيكو. ومحاولة نبذ أو تهميش رئيس زائير هي محاولة غير واقعية ومناقضة لقواعد القانون الدولي على حد سواء، إذ ما من حكومة لها الحق في مطالبة جميع البلدان باحتذاء الإجراءات الديمقراطية الأجنبية. وأكد أن أحد الشروط الضرورية لكفالة نجاح الأمم المتحدة يكمن في القدرة على تقديم الدبلوماسية على العمل العسكري ووضع حلول تتناسب مع المشاكل. وبغية نزع فتيل الأزمة في بوروندي، من الأهمية بمكان التأكيد على أولوية الدبلوماسية الحكيمة على التدخل العسكري. واختتم بالقول بأنه سيكون مضطراً إلى تناول مشروع القرار إذا بدا أن الطريقة التي يُفسر بها تعاقب بوروندي أو تقوض سيادتها الوطنية^(٩).

وذكر ممثل زائير أن وفد بلده قد طلب أن يشارك في نظر مجلس الأمن في مشروع القرار المعروض عليه لأنه يعتقد أن العمل الذي يقوم به المجلس مفيد في نزع فتيل الحالة المتوترة السائدة في منطقة البحيرات الكبرى. ومشروع القرار هو خطوة هامة نحو تطبيق مفهوم الدبلوماسية الوقائية، وتأييد حكومة بلده مناشدة جميع الفصائل السياسية في بوروندي أن تطبق وتنفيذ وتحترم بحسن نية اتفاقية الحكم التي وضعها شعب بوروندي بحرية ووافق عليها من أجل مساعدة بلده على الخروج من هذه الأزمة العنيدة. وأبلغ المجلس أن حكومة بلده تضع نفسها تحت تصرف الأمين العام حتى يمكن اكتشاف ماهية التدابير التي ينبغي اقتراحها، وأكد أنها ستتعاون تعاوناً كاملاً في صياغة الخطط. بيد أنه أكد أن زائير شريك هام في منطقة البحيرات الكبرى، وتبغض أن تواجه بأي أمر واقع ما. ومع ذلك، أشار إلى أن بلده سيحترم أي تدابير يتخذها مجلس الأمن عملاً بالفصل

(١٠) S/PV.3623، الصفحتان ٧ و ٨.

(٩) S/PV.3623، الصفحات ٢ إلى ٧.

الرسالة المؤرخة ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، التي طلبت من أجلها حكومة بلده مساعدة منظومة الأمم المتحدة^(١٢). ومع ذلك، فقد أعرب عن ترحيبه بالتركيز على إعادة تنشيط الحوار بين مختلف الشركاء السياسيين، الذي يعتبره نهجا إيجابيا^(١٣).

وكرر الرئيس أن المجلس اجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه خلال مشاوراته السابقة التي شملت وفد بوروندي. وأعرب عن اعتقاده أن المجلس في هذه المرحلة أصبح مطلعاً اطلاعاً تاماً على الرأي الذي أبداه ممثل بوروندي مرة أخرى بشأن هذه المسألة^(١٤).

وذكر ممثل مصر، متكلماً قبل التصويت، أن مشروع القرار يعبر عن قلق المجتمع الدولي الشديد إزاء الأوضاع شديدة الهشاشة في بوروندي وأن اعتماده سيؤكد أن المجتمع الدولي يدرك قيمة الدبلوماسية الوقائية. وأبلغ المجلس في ذلك الصدد أن مصر قد استضافت مؤتمراً في القاهرة حول سبل دعم الاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وذكر أن مصر سوف تصوت لصالح مشروع القرار وحث جميع الأطراف على ضبط النفس والامتناع عن ارتكاب أي عمل من أعمال العنف كشرط ضروري حتى يمكن بدء حوار وطني. وأعرب عن أمله في أن يتضمن التقرير الذي سيرفعه الأمين العام عملاً بالفقرة ٧ من مشروع القرار عناصر مشجعة تؤكد أن حواراً وطنياً قد بدأ بالفعل، حتى يواصل المجتمع الدولي دعمه لبوروندي^(١٥).

وأشار ممثل إندونيسيا إلى أن مشروع القرار كان حسن التوقيت ومناسب إذا كان المراد إنقاذ بوروندي من

إيمان الاتحاد الأوروبي بضرورة الدعوة إلى مؤتمر لمنطقة البحيرات الكبرى، تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وأبلغ المجلس أن الاتحاد الأوروبي بسبيله لتعيين مبعوث خاص لمنطقة البحيرات الكبرى من أجل زيادة وجوده وإسهامه بدرجة أكبر في التماس حل سلمي مستديم للكثير من المشاكل التي تحيق بالمنطقة^(١٦).

وذكر ممثل بوروندي، متكلماً للمرة الثانية، أنه قد سأل مقدمي النص عن المعنى الدقيق للفقرة ٨ (أ) من المنطوق لأن بوروندي ترى أن الفقرة المذكورة "مثيرة للبلبله بعض الشيء ويمكن أن تفسر تفسيرات شتى". وحيث إن مجلس الأمن يؤيد جميع مؤسسات الدولة المنشأة بموجب اتفاقية الحكم، ومن ثم الحكومة نفسها، فإن التهديد بفرض حظر على توريد الأسلحة بينما تبذل الحكومة جهوداً خارقة من أجل استعادة السلم والأمن أمر يتسم بالتناقض. ومع ذلك، لاحظ أن مجلس الأمن سيتصرف باستمرار ليس فقط بالتهديد بالحظر بل بفرض هذا الحظر فوراً على توريد جميع الأسلحة غير المشروعة إلى الذين يزعزعون السلم والأمن وإلى جميع المتعصبين الذين يمارسون العنف. بيد أن معاملة الحكومة على قدم المساواة مع أولئك الأفراد ومعاقبتها على إصرارها على كسر شوكة الخارجين عن القانون "تعنيان قلب العالم رأساً على عقب". وحث مجلس الأمن، من أجل الحفاظ على مصداقيته، وعلى أن يتجنب اعتماد تدابير من شأنها أن تنتهك سيادة بوروندي الوطنية وميثاق الأمم المتحدة. ولذلك، ناشد مجلس الأمن أن يعدل الفقرة المتنازع عليها، وأشار إلى أنه إن لم يفعل ذلك فإن حكومته ستعارضه وتعتبر نفسها غير ملزمة بأي حال من الأحوال بالفقرة الفرعية المشار إليها. ولاحظ أيضاً في مشروع القرار، أن مجلس الأمن ظل صامتاً بشأن الاحتياجات، المبينة في

(١٢) S/1996/40، الصفحة ٩.

(١٣) S/PV.3623، الصفحة ٩.

(١٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

(١٥) المرجع نفسه، الصفحة ١٠.

(١٦) S/PV.3623، الصفحتان ٨ و ٩.

الإنسانية الدوليين وناشدوا جميع الأطراف المسؤولة عن تدهور الحالة المشاركة في حوار سياسي واسع النطاق^(١٧). وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٤٠ (١٩٩٦)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى بيان رئيسه المؤرخ ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦،
وقد نظر في الرسالتين الموجهتين إلى رئيس مجلس الأمن
من الأمين العام والمؤرختين ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥
و ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء استمرار تدهور الحالة
في بوروندي وما يشكله ذلك من تهديد لاستقرار المنطقة كلها،

وإذ يدين بأشد العبارات المسؤولين عن تزايد أعمال
العنف، بما في ذلك أعمال العنف ضد اللاجئين وموظفي منظمات
المساعدة الإنسانية الدولية،

وإذ يؤكد الأهمية التي يعلقها على استمرار تقديم المساعدة
الإنسانية للاجئين والمشردين في بوروندي،

وإذ يؤكد أيضا مسؤولية السلطات في بوروندي عن أمن
الموظفين الدوليين واللاجئين والمشردين هناك،

وإذ يرحب، في هذا الصدد، بالزيارة التي قامت بها مؤخرا
مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين إلى بوروندي، بناء
على طلب الأمين العام، وبالخطط الرامية إلى إنشاء آلية دائمة للتشاور
بشأن المسائل الأمنية بين حكومة بوروندي والأمم المتحدة والمنظمات
غير الحكومية،

وإذ يشدد على الأهمية القصوى والحاجة الماسة لاستمرار
جميع الأطراف المعنية في بوروندي في الحوار وتحقيق المصالحة الوطنية،

وإذ يشدد أيضا على الأهمية التي يوليها لمواصلة وتكثيف
الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتجنب ازدياد تدهور الحالة
في بوروندي ولتشجيع الحوار والمصالحة الوطنية هناك،

(١٧) المرجع نفسه، الصفحتان ١٠ و ١١ (بوتسوانا)؛ والصفحتان
١٢ و ١٣ (الصين)؛ والصفحتان ١٣ و ١٤ (هندوراس)؛
والصفحتان ١٤ و ١٥ (جمهورية كوريا)؛ والصفحتان
١٥ و ١٦ (بولندا)؛ والصفحة ١٦ (غينيا - بيساو).

المصير المأساوي الرهيب الذي لقيته رواندا، وأن هناك حاجة
ملحة إلى نزع فتيل هذه الحالة. وأعرب عن تأييده للنداء
الموجه إلى جميع الأطراف والقادة في بوروندي بأن يتخذوا
كافة الخطوات اللازمة لبدء حوار جاد لتسوية خلافاتهم.
ومع ذلك، وفيما يتعلق بالفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ٨ من
المنطوق المتعلقة بفرض قيود على السفر، فقد أكد أن
إندونيسيا على اقتناع راسخ دائما بأن الجزاءات الانتقائية
ليست تدابير ملائمة لحسم صراعات مثل الصراع الدائر في
بوروندي. وعلى الرغم من أن سلوك بعض الأفراد في الوقت
الراهن يمكن تفسيره بأنه يزيد من تفاقم التوترات والصراع،
فهناك إمكانية حقيقية لأن يتمكن أولئك الأفراد من
الاضطلاع في وقت ما في المستقبل بدور هام في التوصل إلى
حل سياسي. وعليه، فإن فرض جزاءات قبل الأوان ليس من
شأنه إلا زيادة استعداد مرتكبي هذه الأحداث ودفعهم إلى
خلق العقبات على الطريق المؤدي إلى السلام والمصالحة
الوطنية. وأكد أن اتفاقية الحكم تشكل الأساس السليم
للنهوض بحوار سياسي ونقاش وطني، كوسيلة لتعزيز
المصالحة الوطنية وأن المسؤولية عن تحقيق السلام والمصالحة
الوطنية تقع على كاهل الشعب والقادة في بوروندي. وفي
ضوء هذه الملاحظات سيصوت وفد بلده لصالح مشروع
القرار^(١٦).

وتكلم قبل التصويت أيضا العديد من المتحدثين
الذين أعربوا عن تأييدهم لمشروع القرار، وعن قلقهم إزاء
الحالة المتدهورة، والحاجة إلى التدخل الدولي دعما لجهود
الأمم المتحدة والجهات الإقليمية الفاعلة الرامية إلى التوصل
إلى حل سياسي، والأهمية المستمرة لأمن موظفي المساعدة

(١٦) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

(ب) النظر في الخطوات الأخرى التي قد تدعو الحاجة إلى اتخاذها؛

٩ - يقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره.

وتكلمت ممثلة الولايات المتحدة بعد التصويت فقالت إن مجلس الأمن يبعث برسالة واضحة إلى جميع أفراد شعب بوروندي مفادها أن العنف يجب أن يتوقف. وأبلغت المجلس بأن الولايات المتحدة لن تؤيد أية حكومة تتولى السلطة عن طريق القوة في بوروندي، أو تعترف بها أو توفر المساعدة لها، وأنها ستقود الجهود الرامية إلى عزل هذا النظام. وطلبت من حكومة بوروندي أن تكفل سلامة عمال الإغاثة، وذكرت أن على البورونديين كفالة ألا تقدم بوروندي على "الانتحار الوطني"^(١٨).

وأعرب ممثل ألمانيا عن قلق حكومة بلده البالغ إزاء الحالة في بوروندي، وقال إن الخطوة الأولى نحو تهدئة الحالة تكمن في ضرورة دخول جميع الأطراف السياسية في بوروندي في حوار شامل، وضرورة عدم التخلي عن أي عنصر هام في الساحة السياسية. ودعا جميع الأطراف إلى الامتناع عن ارتكاب جميع أعمال العنف، وذكر أن ألمانيا تؤيد المبادرات التي اتخذها الأمين العام، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والاتحاد الأوروبي، والوسطاء. وأكد أنه سيتعين على الذين يشجعون على ارتكاب أعمال العنف العرقي أو الذين يرفضون الدخول في حوار شامل مواجهة الجزاءات التي يفرضها المجتمع الدولي، معربا عن تأييده للدعوة إلى التعاون في تحديد وإزالة محطات الإذاعة التي تثير الضغينة وأعمال العنف في بوروندي. وقال إن حكومته تقف على أهبة الاستعداد للنظر في الاقتراحات التي سيتقدم بها الأمين العام بموجب ميثاق الأمم المتحدة^(١٩).

(١٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

(١٩) المرجع نفسه، الصفحتان ١٧ و ١٨.

وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها الآن الأمين العام وموظفوه، ومنظمة الوحدة الأفريقية ومراقبوها العسكريون في بوروندي، والاتحاد الأوروبي، والأفراد الذين عينهم مؤتمر القاهرة لرؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى المعقود في ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ لتيسير حل الأزمة،

وإذ يعيد تأكيد تأييده لاتفاقية الحكم المؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وللمؤسسات الحكم المنشأة وفقا لها،

١ - يطالب جميع الأطراف المعنية في بوروندي بضبط النفس والامتناع عن أعمال العنف؛

٢ - يعرب عن تأييده الكامل للجهود التي يبذلها الأمين العام وآخرون، في دعمهم لاتفاقية الحكم، تيسيرا لإجراء حوار سياسي شامل غايته تشجيع المصالحة الوطنية وتحقيق الديمقراطية والأمن وسيادة القانون في بوروندي؛

٣ - يطالب إلى جميع الأطراف المعنية في بوروندي المشاركة في ذلك الحوار بروح إيجابية ودون إبطاء ودعم الجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام وآخرون سعيا إلى تيسير هذا الحوار؛

٤ - يدعو الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى إلى التعاون في تحديد وإزالة محطات الإذاعة التي تحض على الضغينة وأعمال العنف في بوروندي؛

٥ - يطالب إلى الأمين العام أن ينظر، بالتشاور، حسب الاقتضاء مع منظمة الوحدة الأفريقية ومع الدول الأعضاء المعنية، في الخطوات الأخرى التي قد تلزم لتلافي ازدياد تدهور الحالة وأن يضع خططا احتياطية حسب الاقتضاء؛

٦ - يرحب بقيام الأمين العام بإيفاد بعثة أمنية تقنية إلى بوروندي لبحث السبل الكفيلة بتحسين الترتيبات الأمنية القائمة المتعلقة بموظفي الأمم المتحدة وأماكنها، ولحماية عمليات المساعدة الإنسانية؛

٧ - يطالب إلى الأمين العام أن يقي المجلس على اطلاع وثيق، بما في ذلك فيما يتعلق بالبعثة الأمنية التقنية التي أوفدها إلى بوروندي، وأن يقدم إلى المجلس، بحلول ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٦، تقريرا كاملا عن الحالة يشمل التقدم المحرز في الجهود التي يبذلها لتيسير إجراء حوار سياسي شامل، والإجراءات المتخذة عملا بالفقرة ٥ أعلاه، وضمن ذلك الخطط الاحتياطية؛

٨ - يعلن عن استعدادده، في ضوء ذلك التقرير والتطورات التي تطرأ على الحالة، للقيام بما يلي:

(أ) النظر في فرض تدابير بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك فرض حظر على توريد جميع الأسلحة وما يتصل بها من عتاد إلى بوروندي وفرض قيود على سفر القادة الذين يواصلون تشجيع العنف في بوروندي وفرض تدابير أخرى عليهم؛

المجلس يعرب عن استعداده للنظر في اعتماد تدابير محددة ضد أولئك الذين ما زالوا ينجحون إلى العنف، فيجب أن يكون واضحا أن دور المجلس ليس معاقبة بوروندي، بل مساعدتها في التغلب على الأزمة. وأكد أخيرا أن الأزمة التي تحيق ببوروندي جزء من إطار أكبر لمصاعب تواجه منطقة البحيرات الكبرى، معربا عن اعتقاده بضرورة الدعوة إلى عقد مؤتمر بشأن منطقة البحيرات الكبرى من أجل حل مشاكل المنطقة برمتها^(٢١).

وكرر ممثل المملكة المتحدة تأكيده على تأييد المملكة لحكومة بوروندي في جهودها من أجل تنفيذ مبادئ اتفاقية الحكم التي تحدد الإطار الذي ينبغي أن تعمل الأطراف بموجبه في بوروندي سويا من أجل تعزيز الاستقرار وسيادة القانون. وترى المملكة المتحدة أن المجتمع الدولي يركز جهوده بحق على تيسير مثل هذا الحوار واتخاذ إجراء وقائي يستهدف تفادي المزيد من تفاقم الحالة. وأكد أيضا أنه من المستصوب أن تضطلع شعوب المنطقة بدور نشيط في مواجهة هذه المشكلة وأشد بالحكومات المجاورة التي قدمت المأوى للأشخاص الهاربين من العنف. وأضاف قائلا إن هذا القرار يوضح استعداد المجلس لاتخاذ تدابير ضد أولئك الذين يسعون إلى تحديد مستقبل بوروندي عن طريق العنف. وأشار إلى أن الدول، لا سيما تلك المجاورة لبوروندي، يمكنها أن تساعد بمنع أنشطة المجموعات المتطرفة التي تسعى إلى تكريس العنف في بوروندي من على أراضيها، وخاصة فيما يتعلق بمحطات الإذاعة التي تبث "الكراهية". وأكد أن الأمر قد يستلزم اتخاذ خطوات إضافية وقائية الطابع إذا لم يشارك الزعماء، سواء داخل البلد وخارجه، في الجهود التي تجري حاليا لتحقيق المصالحة الوطنية والاستقرار الدائم أو لم يؤيدوها. وأعرب عن تأييد المملكة المتحدة الكامل

(٢١) المرجع نفسه، الصفحتان ١٨ و ١٩.

وقال ممثل الاتحاد الروسي إن الحالة المأساوية التي تتشكل في بوروندي تستوجب أن يتخذ المجتمع الدولي، وبصورة عاجلة، سلسلة من التدابير المتفق عليها لوقف المزيد من تصعيد العنف وحمل أطراف النزاع في بوروندي على استئناف إجراء حوار سياسي واسع النطاق لمصلحة الاستقرار والمصالحة الوطنية، وإن على البلدان الأفريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية الاضطلاع بدور حاسم بتأييد مناسب من الأمم المتحدة. وأضاف قائلا إن القرار يبعث برسالة إلى جميع الأطراف في بوروندي مفادها أن المجتمع الدولي لا يسعه أن يقف مكتوف اليدين ويراقب القوى المتطرفة تدفع الشعب إلى الانتحار الوطني، ويحذر المتطرفين من أنهم لو استمروا في معارضة الحوار وعملية السلام في بوروندي، فسيضطر مجلس الأمن إلى اتخاذ تدابير إنفاذ انتقائية ووقائية. ودعا بإلحاح جميع الأطراف إلى وقف النزاع في بوروندي، والجلوس إلى طاولة التفاوض بغية التوصل بصورة عاجلة إلى تسوية مقبولة مشتركة^(٢٠).

وقال ممثل فرنسا إن بلده يشجع على إجراء حوار، ويطلب إلى جميع البورونديين نبذ العنف والتعاون مع الممثل الخاص للأمين العام وأي شخص آخر يمكنه أن يكون وسيطا من أجل إجراء الحوار. وذكر أن فرنسا ستكون مسرورة لو اتفق رجال دولة أفارقة على الاضطلاع بذلك الدور، وأشد بالجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية. وقال إن فرنسا تنتظر باهتمام استنتاجات البعثة التقنية التي أرسلها الأمين العام، وأعرب عن امتنانها للأمين العام لإعطائه أولوية لجميع تدابير الدبلوماسية الوقائية الممكنة. وأكد أن مطالبة المجلس بالنظر في خطوات جديدة لا تعتبر بأي حال من الأحوال حكما مسبقا على القرار الذي سيتخذه، ولا تُحب مشاركة بلده في عملية محتملة. وأكد أنه إذا كان

(٢٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٨.

إذا تغيرت الديناميات السياسية للمواجهة لصالح الحوار وإذا وافقت الحكومة على نشر وحدة من الحرس فإن إيفاد تلك الوحدة يمكن أن يشكل إجراء مفيداً. وذكر أنه يجدر بالملاحظة أن بعض العسكريين البورونديين وحلفائهم المتطرفين هم الأشد معارضة لمفهوم التدخل الدولي أو النشر الوقائي، وأن التحدي الذي يواجه المجتمع الدولي هو ما إذا كان يتخذ مبادرة ترحب بها الجهات التي تريد السلام أو يسمح للمتطرفين بالاحتفاظ بحقهم في رفض اتخاذ إجراء دولي فعال. وأكد أن الدبلوماسية الوقائية تبقى دائماً مسار العمل المفضل، قائلاً إن هناك بعض الحالات التي يجب أن يدعمها تهديد موثوق باستخدام القوة، وذلك من أجل تفادي حدوث كارثة إنسانية. وأعرب عن يقينه من أن اتباع نهج جازم يشمل قيام الدول الأعضاء بالتخطيط للطوارئ من شأنه أن يحسّن من فرص إقناع الأطراف في بوروندي بالتحلي بمزيد من المرونة. ويمكن أن يشمل التخطيط للطوارئ إنشاء قوة احتياطية متعددة الجنسيات للتدخل الإنساني. بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ويقدر أن تتألف القوة من وحدات يصل مجموع قوامها إلى ٢٥ ٠٠٠ جندي، وتكون مستعدة للانتشار بعد إخطارها بقليل جداً، ولكنها ستظل في بلدانها الأصلية. وأوصى أيضاً بأن ينظر في نشر وقائي لمقر القوة وعناصر أساسية للسوقيات في بلد مجاور لتعزيز موثوقية القوة المتعددة الجنسيات والتأكيد على إصرار المجتمع الدولي على عدم السماح بوقوع عملية إبادة جماعية أخرى.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار كان قد أُعد خلال مشاورات المجلس السابقة^(٢٤).

(٢٤) S/1996/162.

للطلب الموجه إلى الأمين العام لكي ينظر، بعد التشاور مع منظمة الوحدة الأفريقية ومع الدول الأعضاء المعنية، في الخطوات الأخرى ذات الطابع الوقائي، ويضع خططا احتياطية حسب الاقتضاء، وقال إنه لا يوجد، من حيث المبدأ، خيار مستبعد^(٢٢).

المقرر المؤرخ ٥ آذار/ مارس ١٩٩٦ (الجلسة ٣٦٣٩): القرار ١٠٤٩ (١٩٩٦)

في الجلسة ٣٦٣٩، المعقودة في ٥ آذار/مارس ١٩٩٦ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالقرار ١٠٤٠ (١٩٩٦)^(٢٣). وفي أعقاب اعتماد جدول الأعمال، دعا الرئيس، بموافقة المجلس، ممثلي بوروندي ورواندا وتونس والكونغو والنرويج ونيجيريا، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت.

وقدم الأمين العام في تقريره بياناً شاملاً للحالة في بوروندي، وقال إنه ينظر، بالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية والدول الأعضاء، فيما قد يتعين اتخاذه من خطوات وقائية لتجنب استمرار تدهور الحالة. ولاحظ الأمين العام أن الحالة في بوروندي بلغت درجة من الخطورة تبعث على اليأس، وكان رأيه أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل جهوداً جماعية لتشجيع الحوار فيما بين قطاعات المجموعات السياسية البوروندية المختلفة. غير أنه قال إنه سوف لا يكون من الحسنة أن يفترض المجتمع الدولي نجاح هذه الجهود وأن لا يعد تدابير الطوارئ ويخطط لها لتفادي حدوث كارثة. وقال إن الوقت لم يحن بعد لنشر حرس الأمم المتحدة، ولكن

(٢٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٩ و ٢٠.

(٢٣) S/1996/116.

السلم لا يمكن عكس مساره. وأردف قائلاً إن الظاهرة الأولى من هذه الظواهر تتمثل في تعزيز التضامن داخل الحكومة، والثانية هي الظاهرة "السلمية المتمثلة في حشد السكان من أجل العمل على إحلال السلم"، والثالثة هي "التحالف المتبرعم بين الشعب والجيش". وأكد أنه على الرغم من تشويه صورة الجيش البوروندي، فإن هذا الجيش هو أقوى عامل حفاز للمؤسسات الديمقراطية. وأورد أيضاً عدة أسباب تدفع الحكومة إلى مقاومة حتى الإشارة إلى احتمال إيفاد بعثة عسكرية. فقال إنه لما كانت حملة التعبئة من أجل السلم قد بلغت ذروتها بتوجيه من حكومة بلده وجميع الهيئات السياسية في البلد، فلا يمكن أن يكون هناك شيء أكثر ضرراً من الاستقطاب بسبب الخيارات العسكرية. ومن المرجح أن الحلول العسكرية ستعرض الحكومة لخطر كبير وأن اتفاقية الحكم ستعرض لخطر حقيقي، وهي الاتفاقية التي أعرب مجلس الأمن عن تأييده لها مراراً في بيانات وفي القرار ١٠٤٠ (١٩٩٦). وستصبح الحكومة والبلد فريسة للطامعين وستبدل العصابات المسلحة قصارى جهدها لمضاعفة المخاطر. ومن شأن التدخل العسكري المقترح أيضاً أن ينتهك انتهاكاً صارخاً الفقرة ٧ من المادة ٢ من الميثاق التي تحظر تدخل الأمم المتحدة في السيادة الوطنية للدول الأعضاء فيها. وسيؤدي ذلك أيضاً إلى تعطيل بعثات الوساطة التي أرسلها الأمين العام ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي ومجموعة كارتر - نيريري، أو حتى إلى إلقاء اللوم عليها. وأكد أنه في حالة وقوع كارثة، فإن حكومة بوروندي وجيشها هما اللذان يقرران ما إذا كانا سيطلبان مساعدة إنسانية والوقت الذي يطلبانها فيه. ولاحظ أن تقرير الأمين العام يشير إلى أن جيش بوروندي ينقسم إلى معسكرين: أحدهما واقع تحت تأثير المتطرفين التوتسيين ويكن عداوة كاملة لقوات الأمم المتحدة، والآخر مؤلف من المعتدلين الذين يستعدون للترحيب بتلك القوات في الداخل. والواقع أن

كذلك وجه الرئيس، في الجلسة نفسها، انتباه المجلس إلى رسالتين مؤرختين ١٤ و ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٦، موجهتين على التوالي إلى رئيسة مجلس الأمن من ممثل بوروندي^(٢٥)، تشيران إلى حدوث تحسن في الوضع السياسي وتوصيان بمجالات محددة يمكن للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة فيها، وإلى رسالة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثل زائير^(٢٦)، تنقل موقفها إزاء الحالة في بوروندي.

وأشار ممثل بوروندي إلى أن الأمين العام نادى بقوة في تقريره بتخصيص قوة عسكرية متعددة الجنسيات تملئها الرغبة في حماية بوروندي من جريمة الإبادة الجماعية من الطراز الذي وقع في رواندا. وأضاف قائلاً إن هؤلاء الذين يتنبؤون بحدوث ذلك يرون أن تكرار حدوثه في بوروندي أمر يكاد يكون مؤكداً بسبب البيئة الجغرافية التي تشاطرها بوروندي مع رواندا وبسبب أوجه الشبه العرقية والثقافية والاجتماعية بين البلدين. بيد أن هذا "الخلط الآلي" بين البلدين يثير، بالنسبة لشعب بوروندي، الشكوك في نواياه ويشكل إهانة له من نواح عدة. وأشار إلى أن جريمة الإبادة الجماعية التي وقعت في رواندا كانت قد انتشرت على مدى ثلاثة عقود، وكان انحسارها وتدققها يتوقف على القيادة الموجودة في البلد. وفي المقابل قاومت بوروندي هذا الاتجاه ورفضت ونذت النموذج الرواندي بقوة أكبر. والمثير للدهشة إذن أن تنسب إليها أية نية أو ميل نحو تخطيط مستقبل الأمة وفقاً لماضي رواندا. وأكد أن العديدين ممن يتنبؤون بوقوع كارثة ذات أبعاد تتصف بالإبادة الجماعية ينسون أن الحكومة والجيش الوطني أقاما ائتلافاً لإحلال السلم والأمن، وأورد ثلاث ظواهر جديدة تمنح الأمل في أن التحرك نحو إحلال

(٢٥) S/1996/110 و S/1996/121.

(٢٦) S/1996/146.

إلى حد كبير، مع ذلك، على مواصلة الحكومة بذل جهودها بشأن الحوار والمصالحة^(٢٩).

وذكر ممثل مصر أن مشروع القرار يعكس بصدق الجهود التي بذلت، منذ أن صدر قرار المجلس ١٠٤٠ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير، لتحقيق الوفاق الوطني والاستقرار عن طريق تغليب قوى الاعتدال والتسامح على دعاة التطرف والبدء في حوار وطني يشمل جميع الأطراف ويكون استكمالاً لاتفاقية الحكم. وأكد على المسؤولية التي يتحملها شعب بوروندي لإعادة الأمور إلى نصابها في بلده. ولاحظ عدم وجود تحسن على الصعيد الإنساني وعدم وجود تقدم ملموس في تنفيذ توصيات مؤتمر رؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى الذي نظمه مركز كارتر والذي عقد في القاهرة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وأضاف قائلاً إن الأمين العام طرح في تقريره عدداً من البدائل الوقائية، وإن مجلس الأمن لم يستبعد هذه الخيارات في قراره ١٠٤٠ (١٩٩٦) الذي أكد فيه على أهمية بدء حوار وطني جاد يضم جميع القوى السياسية، بما في ذلك التنظيمات المتطرفة من الجانبين، كسبيل وحيد للتوصل إلى حل للأزمة الحالية. وقال إن مصر تؤيد النهج الجديد الذي يمزج ما بين الدبلوماسية الوقائية، والتحرك الوقائي، والضغط على جميع الأطراف المعنية بكافة السبل ودفعها إلى اتخاذ مواقف أكثر إيجابية. وذكر أن منظمة الوحدة الأفريقية قامت بدور هام في بوروندي منذ عام ١٩٩٣ وأنها أوفدت بعثة مراقبة ذات شقين أحدهما سياسي والآخر عسكري وأن المراقبين العسكريين التابعين لها يقومون بتوفير الحماية لموظفي لجنة التحقيق الدولية. وبالرغم من أن هذا الدور لم يلق ترحيباً في بدايته من قبل بعض الأطراف في بوروندي، فضلاً عن أنه لم يلق الدعم السياسي أو المادي من المنظمات الدولية الأخرى،

الجيش والمجتمع المدني متحذنان في معارضتهما لوجود عسكري أجنبي على أرض بوروندي. وفي الختام، تساءل عما إذا لم يكن من المحتم أن يكون لميل المجتمع الدولي إلى حل جميع الصراعات بالوسائل السلمية وقدرته على ذلك الغلبة على الاتجاه إلى حل الصراعات بالأسلحة^(٢٧).

وتكلم ممثل إيطاليا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة إليه^(٢٨). فقال إن الاتحاد الأوروبي أعرب عن تأييده التام للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما منظمة الوحدة الأفريقية وأكد أن الوسيلة الوحيدة لإنهاء الأزمة هي عن طريق التوصل إلى حل سياسي. ولاحظ حدوث عدد من التطورات التي يمكن أن تسهم إلى حد كبير في البحث عن سلام واستقرار متجددين، بما في ذلك زيادة التماسك في داخل الحكومة وتحقيق تنسيق أوثق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي. وأعرب عن اعتقاده بأن مشروع القرار يحتوي على جميع العناصر المطلوبة لتأييد التقدم المحرز على مسار الحوار. وقال إن مشروع القرار واضح تماماً في تحذيره للأطراف بأن المجتمع الدولي قد يضطر إلى تغيير موقفه إذا ما حدثت أعمال عنف ومحاولات لزعزعة الاستقرار. وأكد أنه من الصواب تشجيع الأمين العام على مواصلة المشاورات لاتخاذ مزيد من الخطوات نحو تعزيز إقامة حوار شامل، ومن أجل إمكانية الاستجابة إذا أدى سوء الحظ إلى نشوب عنف واسع النطاق وحدوث تدهور خطير في الحالة. وأشار إلى أن التأييد السياسي أمر هام، وكذلك استعداد المجتمع الدولي لمساعدة بوروندي على نحو ملموس في برامج التنمية، قائلاً إن الاتحاد الأوروبي هو أكبر مانح في بوروندي ولكن استعداده لتقديم هذه المساعدة التي تلمس الحاجة إليها يعتمد

(٢٧) S/PV.3639، الصفحات ٣ إلى ٦.

(٢٩) المرجع نفسه، الصفحة ٧.

(٢٨) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (بولندا ورومانيا وسلوفاكيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا).

لتحقيق أهدافهم، وأعرب عن تأييده الكامل لمواصلة التخطيط للطوارئ من أجل الاستجابة الإنسانية إذا انتشر العنف وتدهورت الحالة الإنسانية^(٣١).

وقالت ممثلة الولايات المتحدة إن مجلس الأمن تسنح له الفرصة للحيلولة دون وقوع انتهاك للسلم والأمن الدوليين بدلا من الرد عليه. ويعبر مشروع القرار عن تصميم المجلس على أن يمنع، في بوروندي، وقوع ذلك النوع من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي أتت على رواندا في عام ١٩٩٤. وقالت إن حكومة بلدها تقدر العمل الذي يقوم به ممثلو حركة عدم الانحياز في صياغة القرار الذي يطالب قادة بوروندي بتسوية خلافاتهم وتبديد مخاوفهم عن طريق الحوار، ويطلب إلى الأمين العام أن يخطط، على أساس طارئ، لتقديم رد إنساني سريع إذا طرأ تدهور خطير على الحالة. وذكرت أن الولايات المتحدة لن تؤيد أو تساعد أي حكومة تصل إلى السلطة عن طريق القوة، بل ستبذل كل جهد ممكن لعزلها. وأكدت أنه من الأهمية بمكان ألا يسيء قادة مختلف الفصائل في بوروندي فهم نوايا المجتمع الدولي ودوافعه. وأشارت إلى أنه يمكن للمجتمع الدولي أن يوفر الموارد، بما في ذلك مكان محاييد للحوار ومراقبين لحقوق الإنسان، ومعونات ومساعدات اقتصادية، لبناء حوار سياسي فعال، وحثت بوروندي على الاستفادة من تلك الموارد. وقالت إن التخطيط للطوارئ الذي يطالب به مشروع القرار هو على وجه الدقة نوع العمل الذي جرى توحيه عندما أنشأت الأمم المتحدة نظام ترتيباتها الاحتياطية خلال العامين الماضيين، وإنه يهدف إلى أن يحدد سلفا الموارد التي قد تكون الدول الأعضاء على استعداد لأن تتيحها في وقت قصير للقيام ببعثة طارئة للمساعدة الإنسانية. وحثت الحكومات الأخرى على التعاون مع الأمم المتحدة والولايات

(٣١) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

فقد أصبح أحد محاور التحرك الرئيسية على نحو يؤكد، مرة أخرى، أهمية دعم المنظمات الإقليمية لاحتواء الأزمات والصراعات وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وفي الختام ذكر أنه سيصوت لصالح مشروع القرار^(٣٠).

وذكر ممثل المملكة المتحدة أن مشروع القرار يركز بحق على الدبلوماسية الوقائية لمساعدة الجهود المبذولة لإيجاد حل سياسي دائم، وأنه يشجع المجتمع الدولي على المساعدة في مساندة هذه الجهود دعما للتقدم السياسي المستمر. ودعا جميع الأطراف إلى الامتناع عن القيام بأعمال عنف والدخول في حوار سياسي، وقال إن حكومته على استعداد لدعم هذا الحوار من الخارج وتقديم مساعدة دولية سياسية ووقائية ومادية دعما للتقدم الذي يتم إحرازه. ولكن المبادرة والمسؤولية تقعان لدى حكومة بوروندي نفسها. وأشار إلى أنه كانت هناك بعض البوادر المشجعة منذ اتخاذ القرار ١٠٤٠، من بينها حدوث انخفاض في حدة التوتر، مرجعه إلى حملة التهذئة التي شنتها الحكومة، وتحديد موعد للحوار الوطني. وقال إنه لا بد للأطراف في بوروندي أن تبني على هذه التطورات الإيجابية، وتبدأ في عملية حوار سياسي حقيقي دعما لاتفاكية الحكم. وأشار أيضا إلى أن مشروع القرار يتوخى أيضا أشكالا ملموسة بصورة أكبر من المساعدة بما في ذلك إمكانية إنشاء محطة إذاعة تابعة للأمم المتحدة لتشجيع المصالحة والحوار، ويطلب المزيد من التخطيط للطوارئ فيما يتعلق بالخطوات الأخرى لدعم الحوار الشامل، التي يمكن أن تشمل في رأيه إمكانية وجود دولي لمساندة العملية السياسية. وأكد أن حكومة بلده والمجلس لا يزالان، بما أن الحالة في بوروندي ما زالت حرجة، على استعداد للنظر في اتخاذ تدابير أخرى ضد الذين يرفضون الحوار السياسي ويختارون إتباع أساليب العنف

(٣٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩.

لاحظت التفاهم والتصميم المشترك اللذين أبدتهما أعلى السلطات في بوروندي من أجل حل المسألة البوروندية. ومع ذلك، فإن البلد ما زال يواجه صعوبات كثيرة في الميادين السياسية والأمنية والإنسانية. وذكر أن بلده كان يرى دائما أن الشؤون الداخلية لأي بلد يلزم تسويتها بواسطة شعب ذلك البلد نفسه، وأنه يمكن للمجتمع الدولي تقديم المساعدة لكنه لا يمكن أن يمارس التدخل باسم المساعدة. وأعلن أنه سيصوت لصالح مشروع القرار على أن يكون مفهوما أنه بغض النظر عن نوع الإجراء الذي يتخذه المجلس في المستقبل فإنه يجب أن يتشاور مع البلد المعني، ويحصل على موافقته، ويناقش على نحو شامل آراء جميع الأطراف. وحث جميع الأطراف على إجراء حوار واسع النطاق في أقرب وقت ممكن^(٣٤).

وقال ممثل فرنسا إن الحالة في بوروندي ما زالت هشة ومقلقة، ومع ذلك يجب تشجيع المؤسسات التي انبثقت من إبرام اتفاقية الحكم على مواصلة عملها من أجل تعزيز السلام واستعادة النظام والنهوض بالمصالحة الوطنية. وأضاف أن هذا الجهد المشترك الذي تضطلع به السلطات البوروندية، بدعم من مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي ومنظمة الوحدة الأفريقية، قد بدأ بالفعل يؤتي ثماره. ويتعين على المجلس أن يكفل عدم تعارض قراراته مع الجهود التي تبذلها حكومة بوروندي. وقال إنه من الطبيعي أن يبدي المجلس يقظته بأن يكون متأهبا لمساعدة شعب بوروندي إذا تطلب الأمر ذلك، إلا أن هذه الترتيبات يجب ألا تؤدي إلى جعل المتطرفين من مختلف المشارب يدفعون بالبلد إلى حافة الهاوية. وبالتالي على المجلس أن يتوخى الحذر الشديد إزاء الانطباع الذي تتركه إجراءاته لدى المعنيين الأساسيين. وقال إن حكومة بلده تؤيد اقتراحات الأمين العام المتعلقة بالدبلوماسية الوقائية، على نحو

المتحدة في هذا الجهد. وذكرت أنها مبادرة ترمي إلى تعزيز ثقة المعتدلين في حكومة بوروندي وغيرها في المجتمع، ويمكن أن تنقذ آلاف الأرواح. وحث أيضا الأمين العام على أن يوفر للجنة التحقيق الدولية أفراد أمن وتحقيق إضافيين لأنه يلزم للجنة الانتهاء من تحقيقها في أحداث محاولة الانقلاب التي وقعت في عام ١٩٩٣ وما تلاها من عنف عرقي^(٣٢).

وقال ممثل الاتحاد الروسي إن وفد بلده يشعر بقلق بالغ إزاء الحالة المعقدة في بوروندي التي ما زالت تقف على حافة الكارثة، وتهدد بزعزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها. ولاحظ أن مشروع القرار يعطي أولوية واضحة للدبلوماسية الوقائية، ويشدد على الحاجة إلى الاستئناف الفوري لإجراء حوار شامل وبناء وتنشيط عملية المصالحة الوطنية. ورأى أن من الأهمية بمكان الاستخدام الأمثل لإمكانات حفظ السلام لدى منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الإقليمية الأخرى والبلدان المجاورة والدول المعنية الأخرى. وأعرب عن اعتقاده بضرورة أن تُتخذ الترتيبات على عجل لعقد مؤتمر إقليمي للسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وأكد أنه إذا كان هناك أي تصعيد كبير للعنف فإن المجتمع الدولي سيكون على استعداد لاتخاذ التدابير الكافية للاستجابة الإنسانية، من نوع الخيارات الملائمة المتوفرة. ويقف المجتمع الدولي، في المقابل، على أهبة الاستعداد لتقديم كل دعم لازم ومساعدة ضرورية للتوصل إلى تسوية سياسية^(٣٣).

وذكر ممثل الصين أن حكومة بلده تشعر بالقلق إزاء تطور الحالة في بوروندي، وتأمل بإخلاص أن يستعاد السلام والاستقرار بأسرع وقت ممكن. وأبلغ المجلس بأنها بذلت جهودا في هذا الشأن، وكان من دواعي سرورها أنها

(٣٢) المرجع نفسه، الصفحات ١٣ إلى ١٥.

(٣٣) المرجع نفسه، الصفحتان ١٦ و ١٧.

(٣٤) المرجع نفسه، ص ١٧-١٨.

وتسهيل تسلّهم إلى بوروندي. وقال إن ثقافة الإفلات من العقاب مكنت مرتكبي جريمة الإبادة الجماعية في رواندا من إقامة روابط مع المتطرفين في بوروندي، ومع ذلك لا يفكر أحد في وقف هؤلاء المجرمين. وعلى العكس من ذلك، انتُقدت القوات البوروندية بشدة وتُعتت الحركات المحلية التي تحاول تنظيم نفسها لتفادي نوع الإبادة الذي وقع في رواندا بأنها متطرفة. وتابع قائلاً إن المشكلة الثالثة في المنطقة دون الإقليمية هي عدم تشاور المجتمع الدولي مع البلدان المعنية، الذي كثيراً ما يضع الحلول ويواجه البلدان في المنطقة دون الإقليمية بأمر واقع. ومثال على ذلك فكرة التدخل العسكري في بوروندي. وتساءل عن من سوف ينفذ هذا التدخل وضد من؟ وقال إنه إذا تم حل مشكلتي المحطة الإذاعية وتسلل المجرمين، سيتسنى لشعب بوروندي أن يتمتع بفترة راحة تمكنه من التجمع في حوار بناء. ووصف فترة الراحة بأنها حيوية، ولا تتحقق بمؤتمرات على طراز مؤتمرات الأمم المتحدة الكبيرة، التي لن تقنع الناس في تلال بوروندي بإلقاء أسلحتهم والتوصل إلى التفاهم، وبأنها لن توقف المجرمين مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية. وقال إن العنصر الرابع المهم بالنسبة للمنطقة هو الحالة الاقتصادية التي تتدهور بسرعة بسبب الحالة السياسية، وسوف يسهم الدعم الاقتصادي في التخفيف من حدة التوترات. وذكر أنه من الضروري تغيير الأساليب والنهج لحل المشاكل الأفريقية بصفة عامة ومشاكل بلدان منطقة البحيرات الكبرى بصفة خاصة. فأولاً، على بلدان البحيرات الكبرى أن تشارك بنشاط أكبر في السعي إلى حلول لمشاكلها. وقال إنه يريد أن يوجه انتباه المجتمع الدولي إلى المنظمات التي تستغل فقر المنطقة دون الإقليمية في استحداث برامج ومشاريع لا يستفيد منها إلا منظموها دون تأثير كبير على المتلقين. وتلزم إعادة تصميم البرامج لتصبح شاملة في مفهومها، ومعنى أنها يجب أن تغطي المناطق المتضررة من وجود

ما أوصى به أيضاً وزراء خارجية منظمة الوحدة الأفريقية عند اجتماعهم في أديس أبابا. ومن المهم دعم أعمال مختلف الوسطاء وتنفيذ تدابير وقائية تستهدف نزع فتيل الحالات المتفجرة. وأشار إلى أنه لطالما نددت بوروندي نفسها بالدور الضار الذي تلعبه بعض محطات الإذاعة، وقال إنه يتعين اتخاذ تدابير للمساعدة في مهمة تفكيكها. ورحب بقرار منظمة الوحدة الأفريقية زيادة عدد مراقبيها في الميدان. وأخيراً، أصر على أنه لا بد من تمكين المجتمع الدولي من الاستجابة لأي حالة إنسانية طارئة، واستكشاف الخيارات الممكنة التي تسمح له بأن يستجيب على النحو الملائم لأي كارثة^(٣٥).

وقال ممثل رواندا إنه يود أن يتناول المسألة البوروندية في سياق بلدان منطقة البحيرات الكبرى. وثمة نقاط تؤثر على المنطقة بأكملها بما فيها بوروندي. والنقطة الأولى هي انتشار الإفلات من العقاب كظاهرة مؤسسية في المنطقة دون الإقليمية. وقد أسفرت نتيجة ثقافة الإفلات من العقاب هذه، التي بلغت ذروتها في الإبادة الجماعية في رواندا، عن تشجيع المجرمين من جميع الأنواع على تنظيم وتدريب وتسليح أنفسهم، وبدأوا ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية في بوروندي. وقد شجع المجتمع الدولي، من خلال عجزه وقصور رده، على الإفلات من العقاب الذي اتخذ طابعاً مؤسسياً في المنطقة دون الإقليمية. والمشكلة الثانية هي "اللامبالاة"، ومسلك التنصل التقليدي الذي يزيد من تفاقم الحالة. وأشار إلى أن رواندا قد فقدت ثمن سكانها نتيجة لدعاية الكراهية الموجهة عبر البرامج الإذاعية، التي يسلم كل فرد بأثرها القوي. ومع ذلك لم يتخذ إجراء كاف لإغلاق محطات الإذاعة التي كانت تبذر آنذاك بذور الكراهية بين شعب بوروندي والمنطقة دون الإقليمية. وذكر أنه هناك لا مبالاة مماثلة تجاه تسليح وتدريب المجرمين

(٣٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٠ و ٢١.

لعملية السلام ومشاريع الإصلاح والتنمية؛ وأكدوا على الحاجة إلى الدبلوماسية الوقائية؛ وأعربوا عن تأييدهم للنظر في خطة طوارئ لاستجابة إنسانية سريعة في حالة تدهور الوضع بسرعة^(٣٨). وتحدث بعض المتكلمين أيضا مؤيدين للحاجة إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر بشأن منطقة البحيرات الكبرى تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية^(٣٩).

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٤٩ (١٩٩٦). وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد قراراته السابقة وبيانات رئيسه بشأن الحالة في بوروندي، لا سيما البيان المؤرخ ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ والقرار ١٠٤٠ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦،

وإذ يحيط علما بالآراء التي أعربت عنها حكومة بوروندي والمبينة في رسالتها الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن والمؤرخة ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٦،

وإذ يرحب بالجهود التي يبذلها رئيس بوروندي ورئيس وزرائها وأعضاء الحكومة الآخرون لتهدئة الحالة في البلد،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء الدعم الذي يقدمه إلى جماعات معينة في بوروندي بعض مرتكبي جريمة إبادة الأجناس في رواندا وما يمثل ذلك من تهديد للاستقرار في المنطقة،

وإذ يساوره بالغ القلق أيضا إزاء جميع أعمال العنف المرتكبة في بوروندي واستمرار بعض محطات الإذاعة في التحريض

(٣٨) المرجع نفسه، الصفحات ١٠ إلى ١٢ (إندونيسيا)؛ والصفحتان ١٢ و ١٣ (شيلي)؛ والصفحتان ١٥ و ١٦ (هندوراس)؛ والصفحتان ١٨ و ١٩ (جمهورية كوريا)؛ والصفحتان ١٩ و ٢٠ (ألمانيا)؛ والصفحتان ٢١ و ٢٢ (بولندا)؛ والصفحتان ٢٢ و ٢٣ (غينيا - بيساو)؛ والصفحتان ٢٣ و ٢٤ (بوتسوانا)؛ والصفحة ٢٤ (النرويج)؛ والصفحتان ٢٤ و ٢٥ (تونس)؛ والصفحات ٢٨ إلى ٣٠ (نيجيريا).

(٣٩) المرجع نفسه، الصفحتان ١٥ إلى ١٦.

اللاجئين. واحتتم كلمته بالدعوة مرة أخرى إلى مشاركة أكبر من جانب بلدان البحيرات الكبرى في القرارات التي تؤثر على مصيرها، وإلى مشاركة أكبر بكثير من جانب المؤسسات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية في إيجاد الحلول لهذا الجزء من أفريقيا^(٣٦).

وقال ممثل الكونغو إن مساعدة شعب بوروندي للتغلب على مصاعبه القائمة هو الشاغل الرئيسي لممثلي دول المنطقة دون الإقليمية عندما اجتمعوا منذ أشهر قليلة في برازافيل في إطار اللجنة الاستشارية الدائمة التابعة للأمم المتحدة المعنية بمسائل الأمن في أفريقيا الوسطى، برئاسة الكونغو. وفي البيان الذي صدر عن ذلك الاجتماع، وهو إعلان برازافيل، أعربت الدول الأعضاء في اللجنة عن قلقها العميق إزاء التوتر والعنف القائم في منطقة أفريقيا الوسطى دون الإقليمية. ويقوّض انعدام الأمن الذي ترتب على ذلك الجهود الإنمائية لحكومات وشعوب المنطقة دون الإقليمية، بالرغم من مواردها الغنية. وقال إن صيانة السلم والأمن في المنطقة دون الإقليمية تقع على كاهل شعوب وحكومات البلدان المعنية. ولذلك لا تزال اتفاقية الحكم عنصرا أساسيا في إرساء الأسس لمصالحة وطنية فعالة. ولكن أي حل دائم سيحتاج إلى تعاون وثيق بين المجتمع الدولي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمؤسسات دون الإقليمية والبلدان المعنية^(٣٧).

وأعرب متكلمون آخرون كثيرون عن تأييدهم لمشروع القرار؛ ولاحظوا التطورات الإيجابية في بوروندي ولكنهم أقرّوا بهشاشة الحالة؛ وشددوا على ضرورة قيام جميع الأطراف بالمشاركة في حوار سياسي؛ وأشادوا بالجهود الإقليمية التي تقوم بها منظمة الوحدة الأفريقية، والرئيس السابق نيريري وغيرهم؛ ودعوا إلى تقديم الدعم الدولي

(٣٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٦ و ٢٧.

(٣٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢٨.

٥ - يكرر دعوته للدول الأعضاء وغيرها إلى التعاون في تحديد محطات الإذاعة التي تخرض على الكراهية وارتكاب أعمال العنف في بوروندي، وفي إزالة تلك المحطات؛

٦ - يطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس، بالتشاور مع الدول والمنظمات المعنية، تقريراً عن إمكانية إنشاء محطة إذاعة تابعة للأمم المتحدة في بوروندي، بوسائل تشمل التبرعات، لتشجيع المصالحة والحوار وبت المعلومات البناءة، فضلاً عن دعم الأنشطة التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وبخاصة في مجالي اللاجئين والعائدين؛

٧ - يطلب من جميع الأطراف أن تتعاون على النحو التام مع لجنة التحقيق الدولية، ويذكر حكومة بوروندي بمسؤوليتها عن كفالة الأمن والحماية لأعضاء اللجنة وموظفيها، ويطلب إلى الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع حكومة بوروندي وبعثة المراقبين التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية في بوروندي بهدف كفالة توفير الأمن الكافي للجنة، ويدعو الدول الأعضاء إلى تقديم تبرعات كافية لتمويل اللجنة؛

٨ - يعرب عن دعمه القوي للجهود التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة وممثلها الخاص ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي والرئيسان السابقان نيريري وكارتر، والأفراد الآخرون الذين عينهم مؤتمر القاهرة لرؤساء دول المنطقة البحيرات الكبرى لتيسير حل الأزمة، وغيرهم ممن يسعون إلى تيسير الحوار السياسي في بوروندي، ويشجع المجتمع الدولي على تقديم الدعم السياسي والمالي للحوار الوطني؛

٩ - يدعو الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية وغير الحكومية إلى التأهب لتقديم المساعدة لدعم التقدم الذي أحرزه الأطراف نحو إجراء حوار سياسي، وإلى التعاون مع حكومة بوروندي في المبادرات الرامية إلى تحقيق الإنعاش الشامل في بوروندي، في مجالات عدة منها إصلاح الجيش والشرطة، والمساعدة القضائية، وبرامج التنمية، والدعم لدى المؤسسات المالية الدولية؛

١٠ - يشجع منظمة الوحدة الأفريقية على زيادة حجم بعثة المراقبين التابعة لها في بوروندي، وفقاً لما طلبته رسمياً حكومة بوروندي، ويؤكد ضرورة أن يعمل المراقبون العسكريون دون فرض أي قيود على تنقلهم إلى أي جزء من البلد؛

١١ - يعلن التزامه بمساعدة الأطراف في تنفيذ الاتفاقات المتوصل إليها عن طريق الحوار السياسي، واستعداده للقيام بذلك؛

١٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور حسب الاقتضاء مع حكومة بوروندي، ورؤساء دول منطقة البحيرات الكبرى، والدول الأعضاء المعنية، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والاتحاد

على الكراهية العرقية والعنف وتنامي دعوات الاستبعاد وإبادة الأجناس،

وإذ يشعر بانزعاج بالغ من أن استمرار النزاع قد أثر سلباً على الحالة الإنسانية وعلى قدرة المجتمع الدولي على مواصلة تقديم المساعدة لشعب بوروندي،

وإذ يؤيد أعمال لجنة التحقيق الدولية المنشأة بموجب القرار ١٠١٢ (١٩٩٥) المؤرخ ٢٨ آب/أغسطس ١٩٩٥،

وإذ يحيط علماً بالرسالة الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام والمؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، التي يفيد فيها بأن اللجنة ترى أن عدد موظفي الأمن التابعين للأمم المتحدة والمكلفين بمحابتها حالياً غير كاف،

وإذ يؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى أن يقوم جميع المعنيين في بوروندي، بمن فيهم المتطرفون داخل البلد وخارجه، ببذل جهود متضافرة لإخماد جذوة الأزمة الحالية والالتزام بإجراء حوار يهدف إلى التوصل إلى تسوية سياسية دائمة وهيئة الظروف المواتية للمصالحة الوطنية،

وإذ يعيد تأكيد التزامه بمساعدة شعب بوروندي على التوصل إلى حل سياسي دائم،

وإذ يسلم بالحاجة الملحة إلى القيام باستعدادات ترمي إلى استباق ومنع تفاقم الأزمة الحالية في بوروندي،

وإذ يعيد تأكيد دعمه لاتفاقية الحكم المؤرخة ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، والمؤسسات الحكم المنشأة بموجبها،

١ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ شباط/فبراير ١٩٩٦؛

٢ - يدين أشد الإدانة جميع أعمال العنف المرتكبة ضد المدنيين واللاجئين وموظفي المنظمات الإنسانية الدولية، واغتياح المسؤولين الحكوميين؛

٣ - يطلب بأن يمتنع جميع المعنيين في بوروندي عن القيام بأي أعمال عنف وعن التحريض على العنف وعن السعي إلى زعزعة استقرار الحالة الأمنية أو إلى الإطاحة بالحكومة بالقوة أو بأي وسيلة أخرى غير دستورية؛

٤ - يطلب من جميع المعنيين في بوروندي المشاركة، على وجه الاستعجال، في مفاوضات جدية وتقديم تنازلات متبادلة في إطار الحوار الوطني الذي اتفق عليه الموقعون على اتفاقية الحكم وزيادة الجهود المبذولة من أجل تحقيق المصالحة الوطنية؛

المقرر المؤرخ ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (الجلسة ٣٦٥٩): بيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^(٤١)، أبلغ الأمين العام المجلس بأن الحالة الأمنية في بوروندي تزدت مرة أخرى خلال آذار/مارس وشهدت زيادة كبيرة في عدد هجمات المتمردين من الهوتو واتساعاً لدائرة القتال الشديد التي شملت مناطق في الجنوب لم تطلها المنازعات من قبل. وعلى الواجهة السياسية، برزت بعض الخلافات الخطيرة بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة التفاوض مع المعارضة المسلحة. فقد أبدى رئيس الجمهورية علناً تأييده لإجراء مفاوضات بشرط أن يتخلى المتمرّدون عن العنف، في حين أعرب رئيس الوزراء عن معارضته إجراء أي تفاوض مع بعض الجماعات، ودعا طائفة التوتوسي إلى تسليح نفسها. وأعلن رئيس الوزراء أيضاً رداً على تعليقات من ممثلي الاتحاد الأوروبي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة مفادها أن المساعدات الاقتصادية لن تقدم ما دامت الأوضاع السياسية والأمنية غير مستقرة، أن بوروندي ليست بحاجة إلى معونة أجنبية. وفيما يواصل الممثل الخاص للأمين العام في بوروندي مناقشة كل الأطراف المعنية وقف العنف فوراً وإجراء حوار بناء، أعرب الأمين العام عن خشيته من وجود خطر حقيقي ينذر بتدهور الحالة في بوروندي إلى درجة قد تنفجر عندها لتصبح نزاعاً تمارس فيه أعمال الإبادة الجماعية.

وفي الجلسة ٣٦٥٩، المعقودة في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس هذه الرسالة في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس

الأوروبي، بتكثيف الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر إقليمي بشأن السلم والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى لمعالجة مسائل تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي فضلاً عن إحلال السلام والأمن في دول منطقة البحيرات الكبرى؛

١٣ - يشجع الأمين العام على مواصلة مشاوراته مع الدول الأعضاء المعنية ومنظمة الوحدة الأفريقية، حسب الاقتضاء، بشأن التخطيط للطوارئ سواء فيما يتعلق بالخطوات التي يمكن اتخاذها لدعم الحوار الشامل، أو فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية السريعة إذا ما انتشر العنف على نطاق واسع أو طرأ تدهور خطير على الحالة الإنسانية في بوروندي؛

١٤ - يقرر أن يبقى الحالة قيد الاستعراض المستمر وأن يواصل النظر في التوصيات المقدمة من الأمين العام في ضوء التطورات في بوروندي، ويعلن استعداده للاستجابة حسب الاقتضاء واضعاً في اعتباره كل الخيارات ذات الصلة، بما فيها الخيارات الواردة في القرار ١٠٤٠ (١٩٩٦)؛

١٥ - يطلب إلى الأمين العام أن يبقي المجلس على علم وثيق بالحالة في بوروندي، بما في ذلك جهوده الرامية إلى تيسير إجراء حوار سياسي شامل وأن يقدم تقريراً إلى المجلس إذا ما حدث تدهور خطير في الحالة، وأن يقدم تقريراً وافياً عن تنفيذ هذا القرار بحلول ١ أيار/مايو ١٩٩٦؛

١٦ - يقرر أن يبقى المسألة قيد نظره.

وتحدث ممثل بوروندي بعد التصويت معرباً عن امتنانه للقرار الصادر دعماً لعملية البحث عن السلام. وذكر أن بعض فقرات المنطوق تستحق مزيداً من الثناء أكثر من غيرها، لا سيما الفقرة ٦ التي تتعلق بإقامة محطة إذاعة الأمم المتحدة. وقال إن هذا سيكون له أثر استثنائي مفيد على الرأي العام والمجتمع البوروندي. وذكر أن مثل هذا القرار أكثر واقعية بكثير من خيارات أخرى يمكن أن تعرّض للخطر كل الجهود التي بذلت في هذه العملية لإحلال السلام^(٤٠).

اتخاذها لدعم الحوار الشامل أو فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية السريعة في حالة تفشي العنف أو حدوث تدهور خطير في الحالة الإنسانية في بوروندي.

ويؤكد مجلس الأمن التزامه بمتابعة الأحداث الجارية في بوروندي عن كثب، ويقرر أن يواصل النظر في جميع الخيارات ذات الصلة بالاستجابة الملائمة من جانب المجتمع الدولي عند تلقيه للتقرير المنتظر من الأمين العام.

المقرر المؤرخ ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦ (الجلسة ٣٦٦٤): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٦٦٤، المعقودة في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٦ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن الحالة في بوروندي، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٠٤٩ (١٩٩٦) الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يبلغ عن الجهود الرامية إلى تيسير إجراء حوار سياسي شامل، وأن يكتف الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر إقليمي للسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، وأن يقدم تقريراً عن إمكانية إنشاء محطة إذاعية تابعة للأمم المتحدة في بوروندي^(٤٣).

ولاحظ الأمين العام في تقريره أنه على الرغم من أن بعثة المراقبة التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية وللأمم المتحدة لها قدرة محدودة على مراقبة ما يحدث في الميدان، كان هناك تدهور ملحوظ في الوضع الأمني في بوروندي، وكانت هناك تقارير متواصلة تشير إلى تصاعد حدة أعمال العنف. فالتمردون المتطرفون من الهوتو، المتسللون من زائير على ما يبدو، يقومون بهجمات ضد أهداف حكومية ومدنية، وتقوم القوات المسلحة أحياناً بأعمال تأرية ضد المدنيين الهوتو المقيمين في المناطق التي تُشنُّ فيها الهجمات. وقال إن هذه الحلقة المفرغة لا يمكن كسرها إلا إذا تعاون المعتدلون

(٤٣) S/1996/335.

(شيلي)، بموافقة المجلس، ممثل بوروندي، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس^(٤٢):

أحاط مجلس الأمن علماً بالرسالة المؤرخة ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٦، الموجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن بشأن الحالة الراهنة في بوروندي والمقدمة استجابة للطلب الموجه إلى الأمين العام في القرار ١٠٤٩ (١٩٩٦) بإبقاء المجلس على علم بالحالة.

ويشعر مجلس الأمن ببالغ القلق إزاء ما حدث مؤخراً من تدهور في الأوضاع الأمنية والتعاون السياسي في بوروندي. وهو يدين جميع أعمال العنف. كما أنه يشعر بقلق مماثل إزاء ما أفيد بصدوره من تصريحات تدعو إلى تسليح المدنيين، الأمر الذي يمكن أن يفضي إلى عواقب وخيمة. فالازدياد الهائل في العنف في شتى أرجاء البلد يعرقل فعلاً، وبشكل خطير، تأمين المعونة الإنسانية، وربما أضر بقدرة المانحين على تقديم المساعدة الإنمائية لدعم جهود الشعب البوروندي نحو المصالحة وإعادة التعمير.

ويحث مجلس الأمن السلطات وجميع الأطراف في بوروندي على تنحية خلافاتهم جانباً وإبداء التماسك والوحدة والإرادة السياسية اللازمة لتسوية النزاع بالأساليب السلمية. وهو يهيب بجميع البورونديين أن يتخلوا عن استخدام العنف وأن يدخلوا في حوار شامل لضمان مستقبل سلمي لشعب بوروندي.

ويشعر مجلس الأمن ببالغ القلق إزاء تفشي شراء واستخدام الأسلحة من قبل البورونديين، وبوجه خاص إزاء زرع الألغام.

ويتطلع مجلس الأمن إلى التوصيات التي سيقدمها الأمين العام في التقرير الذي طلب إليه تقديمه بحلول ١ أيار/مايو ١٩٩٦ عن التقدم المحرز بشأن بدء الحوار الوطني والمبادرات الأخرى المتعلقة بإجراء حوار سياسي شامل بالمصالحة الوطنية. ويعرب المجلس عن تأييده التام للجهود التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، والرئيس السابق نيريري والمبعوثون الآخرون، والتي ترمي إلى تيسير إجراء مفاوضات لتسوية الأزمة الحالية، ويعرب أيضاً عن اطمئنانه التام إلى هذه الجهود.

ويطلب المجلس إلى الأمين العام، أن يقوم، عملاً بالفقرة ١٣ من القرار ١٠٤٩ (١٩٩٦)، بتعجيل المشاورات مع الدول الأعضاء المعنية ومع منظمة الوحدة الأفريقية، حسب الاقتضاء، بشأن التخطيط للطوارئ، سواء فيما يتعلق بالخطوات التي يمكن

(٤٢) S/PRST/1996/21.

ممثل بوروندي^(٤٤) يحيل بها نص بيان صحفي صادر عن وزير العلاقات الخارجية والتعاون بجمهورية بوروندي يعلن فيه عن ارتكاب مجموعات متمردة لأعمال إرهابية متنوعة ويكذب الاتهامات الموجهة إلى الجيش البوروندي.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس^(٤٥):

يساور مجلس الأمن قلق بالغ إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية في بوروندي، ولا سيما إزاء التقارير التي تفيد بحدوث استفحال شديد في أعمال العنف أسفر عن مزيد من القتل، على نطاق واسع، في بوهورو وكيفوكا، وإزاء التدفق المتزايد للاجئين من بوروندي. ويساور المجلس قلق بالغ أيضا إزاء منع منظمات الإغاثة من تقديم المساعدات الإنسانية والإنمائية الحيوية في بوروندي، وإزاء معاناة شعب بوروندي نتيجة لذلك. وهو يطلب إلى الأطراف إلى جميع المعنيين الامتناع عن أي عمل يمكن أن يؤدي إلى تفاقم مشكلة اللاجئين.

ويدين مجلس الأمن بقوة كل استخدام للعنف، ويؤكد لإيمانه بأنه لا يمكن التوصل إلى تسوية دائمة في بوروندي إلا بالوسائل السلمية. ويطلب المجلس إلى الأطراف أن تدخل في حوار سياسي شامل بهدف تحقيق المصالحة الوطنية في بوروندي. ويحث المجلس مرة أخرى السلطات وجميع الأطراف المعنية في بوروندي على تنحية خلافاتها جانبا، ونبذ استخدام القوة، وإظهار إرادة سياسية أكيدة للتوصل إلى تسوية فورية للصراع.

ويؤكد مجلس الأمن على أهمية بدء المناقشة الوطنية المنصوص عليها في اتفاق الحكم، باعتبارها آلية ملائمة لحوار سياسي واسع النطاق ينبغي أن يشارك فيه جميع أطراف الصراع دون أي شروط مسبقة. ويؤكد المجلس مجدداً تأييده لانعقاد المؤتمر الإقليمي للسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، ويطلب إلى جميع الدول المعنية أن تتعاون من أجل عقد المؤتمر.

ويكرر مجلس الأمن تأييده الكامل للجهود التي يبذلها الآن الرئيس السابق نيريري لتسهيل إجراء المفاوضات وإقامة الحوار السياسي من أجل حل الأزمة في بوروندي، وهو يتطلع إلى نجاح الاجتماع المقبل الذي سيعقد في موانزا، بترانزا، في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٦. ويطلب المجلس إلى جميع أطراف النزاع أن تستفيد من

(٤٤) S/1996/341.

(٤٥) S/PRST/1996/24.

من كلا الجانبين من أجل تشكيل حكومة ائتلافية حقيقية وفعالة. وفيما يتعلق بإنشاء محطة إذاعية تابعة للأمم المتحدة، خلصت البعثة إلى أن الأمر ممكن من الناحية التقنية لكن الصعوبات والمخاطر السياسية للبت باللغة الكيروندية تجعل ذلك غير ممكن في الظروف السياسية الحالية. وأوصت البعثة بدلا من ذلك بتعزيز مكتب الممثل الخاص وذلك بإضافة اختصاصيين في مجال الإعلام يضطلعون بمسؤولية إعداد برامج مشتركة مع الهيئات الإذاعية القائمة التي تغطي بوروندي بخدماها، وإقامة اتصالات مع موظفي شؤون الإعلام في الأمم المتحدة والوكالات الأخرى. وقال الأمين العام إنه ما زال، في ضوء الظروف المثيرة للقلق، مقتنعا بضرورة أن يشرع المجتمع الدولي في التخطيط للطوارئ المتعلقة باحتمال القيام بتدخل عسكري إنقاذاً للأرواح إذا حلت ببوروندي كارثة وأدت إلى قتل المدنيين على نطاق واسع. ورغم أن الأهداف هي أهداف إنسانية محضة، فإن مما يتفق والعقل إجراء تخطيط أولي لحالة يتعين فيها نشر قوة متعددة الجنسيات. بموجب الفصل السابع من الميثاق. وأبلغ الأمين العام المجلس بأنه أجرى مشاورات شاملة ومكثفة عملا بالفقرة ١٣ من القرار ١٠٤٩ (١٩٩٦)، وأشرك فيها أطرافا من بينها الأعضاء الدائمون بمجلس الأمن والبلدان الرئيسية المساهمة بقوات والدول المعنية في المنطقة وفي أنحاء أخرى من العالم. بيد أنه حتى الآن لم تتطوع أي دولة لقيادة هذه العملية. ونظراً لوجود حاجة إلى المزيد من المشاورات، فقد قرر الأمين العام أن يستخدم مساعيه الحميدة لتسهيل إجراء مشاورات بين الدول الأعضاء المعنية. بيد أنه يجري العمل، بدافع من عدة دول، على وضع خطط لاحتمال القيام بعملية لحفظ السلام طبقاً للفصل السادس من الميثاق يتم نشرها إذا توصلت الأطراف إلى اتفاق سياسي.

وفي الجلسة نفسها، وجّه الرئيس أيضا انتباه أعضاء المجلس إلى رسالة مؤرخة ٨ أيار/مايو ١٩٩٦ موجهة من

من التوتسي وأن الذين قتلهم متمردون من الهوتو من الجناح العسكري للمجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، بينما أنكر ذلك المجلس القيام بأي دور في هذه المذبحة، زاعماً أن القتلى هم في واقع الأمر من الهوتو وأن من قتلهم هم من الجيش البوروندي. وذكر الأمين العام أن الأمم المتحدة ليس لديها أي معلومات مستقلة عن مرتكبي الجريمة. وقد توقفت الحياة في بوجومبورا تماماً بعد أن دعا الرئيس السابق باغازا إلى شن إضراب عام لمدة يومين احتجاجاً على أعمال التقتيل وكذلك على خطة أروشا "للمساعدة الأمنية". وذكر أيضاً أن السيد باغازا دعا إلى الإطاحة بالحكومة وإلى تشكيل جبهة وطنية للدفاع عن سيادة بوروندي. ويبدو أن رد الفعل الأخير يعكس اتجاهاً عاماً بين قوات الأمن البوروندية وكذلك لدى المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية. فالمجموعتان المتنازعتان كلتاهما ترفض فكرة وضع قوة دولية لحفظ السلام في بوروندي وتتعهد بمحاربتها بكل ما في حوزتها من وسائل. ونتيجة لذلك، رُفض السماح للجنة التقنية الدولية، التي أنشأها مؤتمر قمة أروشا، بزيارة بوروندي. ولم يستطع مجلس الأمن الوطني البوروندي نفسه اتخاذ قرار بشأن مسألة نشر وحدات قوات محتملة وإسناد ولاية لها، ولا بشأن الخيارات البديلة لخطة السلام. وأفاد الأمين العام بأن إشاعات تسود على نطاق واسع بشأن قرب وقوع انقلاب، وبأن المظاهرات في بوجومبورا أصبحت أشد تطرفاً. وهناك أمر آخر يبعث على القلق الشديد هو العمليات الأمنية الجارية لإغلاق مخيمي كيبيزي وروفومو للاجئين الروانديين. وفي الختام، ذكر الأمين العام أن تلك التقارير لا تؤكد سوى الحاجة الماسة إلى أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات فعلية وفورية لوقف دوامة العنف ومنع وقوع كارثة أخرى في منطقة البحيرات الكبرى في وسط أفريقيا. وأضاف الأمين العام قائلاً إن هذا هو السبب الذي

الاجتماع استفادة تامة من أجل إحراز تقدم صوب تحقيق المصالحة الوطنية. وهو يؤيد أيضاً الجهود التي يبذلها الأمين العام ومثله الخاص لهذه الغاية.

ويؤكد المجلس على الأهمية التي يتسم بها استمرار تعاون الأمم المتحدة مع منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي وغيرهما من البلدان والمنظمات المهتمة، بالتنسيق مع الرئيس السابق نيريري، من أجل بلوغ الهدف المتمثل في إجراء حوار سياسي شامل بين الأطراف في بوروندي. وهو يعرب، في هذا الصدد، عن تأييده للجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية وبعثة المراقبين التابعة لها. ويطلب إلى جميع الدول المساهمة بسخاء في صندوق منظمة الوحدة الأفريقية للسلام، توجيهاً لتمكين هذه المنظمة من زيادة حجم البعثة ومن تمديد ولايتها إلى ما بعد تموز/يوليه ١٩٩٦.

ويرحب مجلس الأمن بتأييد الأمين العام لاستنتاجات البعثة التقنية التي تكفل للأمم المتحدة البث الإذاعي في بوروندي، وهو يأمل أن يواصل الأمين العام إطلاعه على التقدم المحرز في تنفيذ توصياتها.

ويعلن مجلس الأمن مجدداً الأهمية التي يعلقها على التخطيط للطوارئ، الذي دعي إلى إحراجه في الفقرة ١٣ من قراره ١٠٤٩ (١٩٩٦)، ويحيط علماً بالمشاروات التي أجريت فعلاً. وهو، بناء على التطورات الأخيرة، يطلب إلى الأمين العام والدول الأعضاء المعنية أن تواصل، على سبيل الاستعجال، تسهيل التخطيط للطوارئ من أجل استجابة إنسانية سريعة في المجال الإنساني في حال تفشي العنف أو حدوث تدهور خطير في الحالة الإنسانية في بوروندي. وهو يشجع الأمين العام كذلك على متابعة تخطيط الإجراءات التي يمكن اتخاذها لدعم أي اتفاق سياسي قد يبرم.

ويذكر مجلس الأمن جميع الأطراف بمسؤولياتها عن إعادة إحلال السلام والاستقرار في بوروندي، ويشير إلى أنه مستعد، حسبما ورد في قراره ١٠٤٠ (١٩٩٦)، للنظر في اتخاذ تدابير أخرى إذا لم تبرهن الأطراف عن تحليها بالإرادة السياسية اللازمة لإيجاد حل سياسي للأزمة. وسيبقى المجلس المسألة قيد نظره.

المقرر المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦ (الجلسة

٣٦٨٢): بيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^(٤٦)، أبلغ الأمين العام المجلس بمذبحة أخرى أحقت بمدينين. وقال إن سلطات بوروندي ادعت أن القتلى

ويؤيد مجلس الأمن الجهود التي تبذلها مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ويحث جميع الأطراف على العمل معها لكفالة احترام حقوق اللاجئين. ويهيب المجلس بالمجتمع الدولي أن يستجيب للدعاء الذي وجهته المفوضة السامية مؤخراً لتمويل الأنشطة التي تضطلع بها في المنطقة.

ويؤكد مجلس الأمن تأييده الكامل للجهود التي يبذلها الرئيس الأسبق نيريري بما في ذلك اتفاقات مؤتمر قمة أروشا الإقليمي المؤرخة ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (S/1996/557)، ويرحب بالتأييد التام الذي منحه منظمة الوحدة الأفريقية لهذه الاتفاقات. كما يؤيد المجلس قبول مؤتمر قمة أروشا الإقليمي للطلب المقدم من حكومة بوروندي للحصول على مساعدة أمنية من أجل دعم محادثات السلام في موانزا وتعزيزها وكذلك من أجل تهيئة الظروف الأمنية المواتية لاشتراك جميع الأطراف بحرية في عملية موانزا. ويشجع المجلس جميع الأطراف على العمل بشكل بناء مع الرئيس الأسبق نيريري. ويحث المجلس حكومة بوروندي على السماح للجنة التقنية الدولية، المنشأة في مؤتمر قمة أروشا، بدخول البلد بغية إعداد الترتيبات السوقية اللازمة لخطة السلام الإقليمي.

ويؤكد مجلس الأمن أهمية استمرار التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وغيرها من البلدان والمنظمات المعنية بالتنسيق مع الرئيس الأسبق نيريري، بهدف إقامة حوار سياسي شامل بين الأطراف في بوروندي. ويعرب المجلس، في هذا الصدد، عن تأييده للجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية وبعثة المراقبة التابعة لها، ويرحب بتمديد ولاية هذه البعثة.

ويكرر مجلس الأمن تأكيد ما يعلقه من أهمية على التخطيط للطوارئ المشار إليه في الفقرة ١٣ من القرار ١٠٤٩ (١٩٩٦)، ويحيط علماً بالمشاورات التي تمت حتى الآن. وبالنظر إلى التطورات الأخيرة، فإن المجلس يطلب إلى الأمين العام والدول الأعضاء المعنية، مواصلة تيسير التخطيط للطوارئ من أجل الاستجابة الإنسانية العاجلة في حالة وقوع عنف واسع النطاق أو حدوث تدهور خطير في الحالة الإنسانية في بوروندي.

ويذكر مجلس الأمن الأطراف البوروندية كافة بمسؤولياتها عن استعادة السلام والاستقرار في بوروندي. ويؤكد التزامه بمتابعة الأحداث في بوروندي عن كثب، ويشير إلى أنه على استعداد، وفقاً للمنصوص عليه في القرار ١٠٤٠ (١٩٩٦)، للنظر في اتخاذ مزيد من التدابير إذا لم تُبذل الأطراف الإرادة السياسية اللازمة للتوصل إلى حل سلمي للأزمة. وسيبقى المجلس هذه المسألة قيد نظره.

يقتضي الإسراع في التخطيط الاحتياطي الجاري حالياً لإنشاء قوة متعددة الجنسيات.

وفي الجلسة ٣٦٨٢، المعقودة في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس هذه الرسالة في جدول أعماله. وبعد إقرار جدول الأعمال وموافقة المجلس، دعا الرئيس (فرنسا) ممثل بوروندي، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي بالنيابة عن المجلس^(٤٧):

يعرب مجلس الأمن عن القلق البالغ إزاء المعلومات التي وردت مؤخراً بشأن التطورات السياسية في بوروندي. ويدين بقوة أي محاولة للإطاحة بالحكومة الحالية بالقوة أو بانقلاب عسكري.

ويحيط مجلس الأمن علماً برسالة الأمين العام المؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٦ والموجهة إلى رئيس المجلس (S/1996/591). ويدين المجلس المذابح التي تعرض لها المدنيون، بمن فيهم أكثر من ٣٠٠ من النساء والأطفال والمسنين في كومبون بوغندانا في مقاطعة غيتيغا. ويطلب المجلس إلى جميع أطراف النزاع في بوروندي أن توقف على الفور كل ما يرتكب من أعمال العنف وأن تتعاون تعاوناً تاماً مع جميع الساعين إلى وضع نهاية للحلقة المفرغة من العنف. ويحث المجلس الأطراف كافة على ممارسة ضبط النفس ويطلب إلى السلطات البوروندية أن تجري التحقيق الملائم بشأن المذبحة.

ويحث مجلس الأمن من جديد السلطات وجميع الأطراف المعنية في بوروندي على طرح خلافاتها جانباً ونبذ استخدام القوة وإبداء العزم السياسي الوطيد على التوصل إلى تسوية سريعة للنزاع.

ويشجب مجلس الأمن الإعادة القسرية للاجئين الروانديين مؤخراً إلى بلدهم من مخيمي اللاجئين في كابيبي وروفومبو، ويطلب إلى حكومة بوروندي الوفاء بالتزاماتها بمقتضى الاتفاقية المتعلقة بمركز اللاجئين المؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ١٩٥١، والكف عن ترحيل مزيد من اللاجئين. كما أن المجلس يساوره القلق إزاء التقارير التي تفيد بوجود تعاون من جانب رواندا في عملية الإعادة القسرية.

المقرر المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٦ (الجلسة
٣٦٩٥): القرار ١٠٧٢ (١٩٩٦)

برسالة مؤرخة ٢٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ موجهة
إلى رئيس مجلس الأمن^(٤٩)، طلب ممثل بوروندي عقد جلسة
طارئة للمجلس للنظر في الحصار الاقتصادي الذي فرضته
دول منطقة البحيرات الكبرى وفي التهديد بفرض حظر
وشيك على الأسلحة، وحث رئيس مجلس الأمن على تنظيم
مناقشة علنية قبل الشروع في صياغة مشروع قرار.

وفي الجلسة ٣٦٩٢، المعقودة في ٢٨ آب/أغسطس
١٩٩٦ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في
مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله
تقرير الأمين العام المقدم عملا بالقرار ١٠٤٩ (١٩٩٦)^(٥٠).
وبعد إقرار جدول الأعمال، دعا الرئيس، بموافقة المجلس،
ممثلي أستراليا وأوغندا وأيرلندا وبلجيكا وبوروندي
وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وكندا واليابان، بناء
على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة، بدون أن يكون لهم
الحق في التصويت.

وقال الأمين العام في تقريره إن بوروندي وقعت في
دوامة من الهجمات التي شنتها عصابات الهوتر المسلحة على
أهداف عسكرية واقتصادية بالإضافة إلى عمليات الانتقام
التي قام بها الجيش البوروندي وميليشيات التوتسي. ورغم
محاولات الوساطة الإقليمية، بما في ذلك عقد مؤتمر قمة
رؤساء الدول والحكومات في أروشا، فإن زعماء بوروندي
المنقسمين عرقيا لم يستطيعوا توحيد صفوفهم، كما
”استقال“ الرئيس ورئيس الوزراء، واستولى الجيش على
السلطة وتم الإعلان عن تنصيب رئيس الدولة التوتسي
السابق، الميجور بويويا، رئيسا للجمهورية. وذكر الأمين

(٤٩) S/1996/690.

(٥٠) S/1996/660.

المقرر المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٦ (الجلسة
٣٦٨٤): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٦٨٤، المعقودة في ٢٩ تموز/يوليه
١٩٩٦ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في
مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس، بموافقة المجلس، ممثل
بوروندي، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن
يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة
عن المجلس^(٤٨):

يأسف مجلس الأمن لأن زعماء بوروندي، المدنيين
والسياسيين على السواء، لم يقوموا بتسوية خلافاتهم عن طريق
الآليات الدستورية المعمول بها ويدين تلك الأعمال التي أدت إلى
الإطاحة بالنظام الدستوري في بوروندي.

ويهيب المجلس بكافة الزعماء البورونديين أن يحترموا
الدستور البوروندي وإرادة شعب البلد. ويحث المجلس زعماء
بوروندي العسكريين على استعادة الحكومة والعمليات الدستورية،
بما في ذلك استمرار الجمعية الوطنية المنتخبة والمؤسسات المدنية
واحترام حقوق الإنسان. ويؤكد المجلس أن الحالة الراهنة تتطلب
ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس ويطلب من جميع المعنيين الامتناع
عن اتخاذ أي إجراءات وإصدار أي بيانات قد تؤدي إلى زيادة تصعيد
الأزمة.

ويطلب المجلس من جميع الأحزاب والزعماء في بوروندي
وقف جميع أعمال العنف والاشتراك فورا في بذل جهود منسقة من
أجل التوصل إلى تسوية ومصالحة وطنية دائمة. ويؤكد المجلس
مسؤوليتهم عن حماية أرواح جميع الأشخاص، بمن فيهم الرئيس
نتيبانتونغانيا ورئيس الوزراء ندوايو وأعضاء حكومتها، ويتوقع منهم
الحفاظ على المؤسسات الديمقراطية والدخول في مفاوضات لإيجاد حل
سلمي للأزمة.

ويؤكد المجلس من جديد دعمه الكامل للجهود الوساطة
الإقليمية، بما في ذلك جهود الرئيس السابق نيريري ومنظمة الوحدة
الأفريقية.

وسيقي المجلس المسألة قيد نظره الفعلي.

(٤٨) S/PRST/1996/32.

العام لمنظمة الوحدة الأفريقية^(٥١)، يجيل بها البيان الذي صدر في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ عن الهيئة المركزية لآلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها بخصوص الحالة الراهنة في بوروندي؛ وإلى رسالة مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ موجهة من الأمين العام^(٥٢)، يجيل طيها التقرير النهائي للجنة التحقيق الدولية في بوروندي؛ وإلى رسالة مؤرخة ٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ موجهة من ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة^(٥٣) يجيل طيها النص الكامل للبيان المشترك الصادر عن اجتماع مؤتمر قمة أروشا الإقليمي الثاني المعني ببوروندي؛ وإلى رسالة مؤرخة ٧ آب/أغسطس ١٩٩٦ موجهة من ممثل كينيا^(٥٤) يجيل طيها بيانا أصدرته حكومة كينيا في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ بشأن فرض الجزاءات الاقتصادية ضد بوروندي؛ وإلى رسالة مؤرخة ١٩ آب/أغسطس ١٩٩٦ موجهة من ممثل أيرلندا، يجيل طيها بيانا أصدرته الرئاسة بشأن بوروندي باسم الاتحاد الأوروبي^(٥٥).

وفي الجلسة نفسها، أبلغ ممثل بوروندي المجلس أنه بعد تولي النظام الجديد للسلطة في بلده، عقدت بلدان منطقة البحيرات الكبرى مؤتمر قمة في أروشا فرّض جزاءات اقتصادية شاملة على بوروندي. وأفاد بأن هناك أربعة عوامل تتعارض مع هذا الحظر وهي: الحتميات الوطنية في صالح تغيير الحكومة، وسرعة اللجوء إلى التدابير القسرية، ووضوح عدم أخلاقية وعدم قانونية الحظر الاقتصادي، والعواقب المدمرة على شعب بوروندي. وفي ما يتعلق بالحتميات الوطنية التي دفعت إلى تغيير الحكومة، أوضح ممثل بوروندي أن النظام السابق فشل فشلا ذريعا في مهمته المبدئية، وهي

(٥١) S/1996/628.

(٥٢) S/1996/682.

(٥٣) S/1996/620.

(٥٤) S/1996/651.

(٥٥) S/1996/673.

العام أن حدة النزاع تفاقمت في بوروندي بفعل تصور عميق الجذور في نفوس شعبها بأن بقاء كل طائفة مهدد بالخطر إلا إذا عملت على ضمان مقاليد السلطة خالصة لها. ومن ثم فإن الأقلية من التوتسي التي كانت مسيطرة تاريخيا رفضت التخلي عن السيطرة الفعالة فيما ظلت الأغلبية من الهوتو مصممة على استعادة مقاليد السلطة التي فازت بها في انتخاب ديمقراطي في عام ١٩٩٣. ومع ذلك، فإن هذا النزاع غير قابل للحل عسكري ويتعين إيجاد آليات سياسية لتقاسم السلطة بين الأغلبية والأقلية على نحو يهدئ من مخاوف كلا الجانبين. وقد زاد الانقلاب من صعوبة هذه العملية وعزز مخاوف جانب واحد وقوى شوكة المتطرفين على كلا الجانبين وأضاف إلى معاناة البورونديين معاناة جديدة. وأفاد الأمين العام بأن رد الفعل الفوري والقوي من جانب بلدان المنطقة إذ عمدت إلى فرض جزاءات يؤكد المخاوف التي تساور هذه البلدان إزاء آثار الانقلاب على السلم والأمن في منطقة البحيرات الكبرى المضطربة بالفعل. إلا أن هذه الجزاءات ليست أداة للعقاب ولا ينبغي السماح لها بأن تزيد من الصعوبات التي يعانها شعب بوروندي. وفي ما يتعلق بقوة الطوارئ المقترحة، وقال الأمين العام إنه رغم أن عددا قليلا فقط من البلدان عرض تقديم قوات ولم يظهر أي منها استعدادا لتولي قيادة القوة المتعددة الجنسيات، يجب على المجتمع الدولي ألا يستبعد احتمال حدوث إبادة جماعية في بوروندي وقد يصبح التدخل العسكري لإنقاذ الأرواح أمرا لازما لا مفر منه. ولأن هذا التدخل أسرع وأشد فعالية لو تم تخطيطه مسبقا من جانب البلدان التي لديها القدرة اللازمة، ناشد الأمين العام تلك البلدان مرة أخرى أن تضطلع بالتخطيط للطوارئ لأن الأمم المتحدة تفتقر للإمكانات التي تخول لها القيام بذلك.

وفي الجلسة نفسها، وجّه الرئيس انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ موجهة من الأمين

إلا عندما تكون تلك الدولة مذنبه بارتكاب تهديد خطير للسلم وخرق للسلم أو القيام بعمل من أعمال العدوان. وشدد على أن قطع العلاقات الاقتصادية وتعطيل مختلف أشكال الاتصالات استنادا إلى المادة ٤١ من الميثاق لا يمكن تبريرهما بأي شكل من الأشكال في حالة بلده، حيث إنه لم يهاجم أية دولة أخرى ولم يهدد السلم في أي مكان من المنطقة التي أرهقته بالجزاءات. وحتى لو أن بلدا استحق الجزاءات الاقتصادية التي تنص عليها المادة ٤١ من الميثاق، فإن فرض هذه الجزاءات يتطلب إذا مسبقا من مجلس الأمن بموجب أحكام المادة ٥٣ من الميثاق. فمسألة الاعتداء الخطير على السلم، كما تنص عليه المادة ٣٩ من الميثاق، واضحة بجلاء، ويعود إلى مجلس الأمن أن يمارس على أكمل وجه المسؤوليات المنوطة به استنادا إلى الفقرة ١ من المادة ٢٤ من الميثاق وهي "حفظ السلم والأمن الدولي". واستنادا إلى المنطق القانوني، وبموجب أحكام القانون الدولي، ينبغي عكس التدابير الواردة في المادة ٤١ من الميثاق، لأنه يجدر تطبيقها، على النقيض من ذلك، ضد البلدان التي بدأت الحصار ضد دولة بريئة وفقا لروح ونص المادة ٣٩ من الميثاق. كما أشار إلى أنه قد جرى أيضا خرق اتفاقية قانون البحار، حيث إنها تنص على حق الدول في المرور في المياه الإقليمية للدول الساحلية، وتنص في المواد ١٢٤ إلى ١٣٢ من الجزء العاشر منها، على حق وصول الدول غير الساحلية إلى البحر ومنه وحرية المرور العابر^(٥٧).

وتكلم ممثل أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة والمنحازة إليه^(٥٨)، فأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي تابع عن كثب الحالة في بوروندي ودعا جميع الأطراف إلى إيقاف

(٥٧) S/PV.3692، الصفحات ٢ إلى ٧.

(٥٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨ (إستونيا وبلغاريا وبولندا ورومانيا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا وليتوانيا ومالطة وهنغاريا؛ وكذلك أيسلندا وليختنشتاين والنرويج).

إنقاذ الشعب من الإبادة. وقد أشير إلى هذا الواقع الأليم في تقارير متتالية قدمها الأمين العام بما فيها التقرير المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٦^(٥٦). وأكد أن الحكومة التي كانت موجودة قبل ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦ لم تكن نتيجة انتخابات، وإنما كانت ببساطة نتيجة لإبرام ١٢ حزبا سياسيا لاتفاق حكم، وكان عليها أن تحكم بوروندي خلال مرحلة انتقالية. وبعد استقالة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء أصبحت الدولة بدون رئيس، واستجاب قيام النظام الجديد لدوافع وطنية بالغة الأهمية تفاديا للإبادة وليوفر منطلقا قويا نحو عملية ديمقراطية جديدة. أما السبب الثاني الذي يبرر معارضة الحظر فهو التعجل في فرض الإجراءات القسرية. وأشار إلى أن الحد الأدنى من الواقعية والحكمة السياسية يتطلب إتاحة الفرصة للنظام الجديد كي ينجح أو يفشل في مساره نحو الديمقراطية الانتخابية، كما حدث في بلدان المنطقة وفي مختلف أنحاء العالم. وأوضح أن الحظر على الأسلحة الذي يفكر بعض الأطراف في فرضه سيحرم بوروندي من الدرع الذي يوفره لها عادة جيشها الوطني، وهذا سيعرض السكان لأن يقعوا في أيدي الإرهابيين المسلحين الذين لن يخضعوا لأي نظم تحظر الأسلحة. واقترح حلا أكثر واقعية وأكثر إيجابية يتمثل في إيفاد بعثة دبلوماسية إلى دول منطقة البحيرات الكبرى، بما فيها بوروندي، تمكّن المجلس من أن يتفهم على نحو أفضل خصوصيات وعموميات المشكلة برمتها. والسبب الثالث الذي يبرر معارضة الحصار الاقتصادي هو وضوح عدم شرعيته ولا أخلاقيته. وأكد ممثل بوروندي أن هذا الحظر شكل من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لبوروندي، وهذا النوع من التدخل حرمته الأمم المتحدة منذ السبعينات. وهذه الجزاءات، من حيث طابعها وخطورتها المفرطة، مماثلة للجزاءات التي ينص عليها الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. فوفقا لأحكام المادة ٣٩، لا تفرض هذه الجزاءات على دولة عضو في المنظمة

(٥٦) S/1996/660

فحواها أن قرارات أروشا، وخاصة فرض الجزاءات، تعد تدخلا في سيادة بوروندي وشؤونها الداخلية. وأوضح أن وفد بلده يعتقد اعتقادا راسخا بأن هذه القرارات هي الأسلوب الوحيد القادر على مساعدة شعب بوروندي على تسوية ما بينه من خلافات بشكل ودي^(٦٠).

وشجب ممثل كندا الانقلاب العسكري الذي انتهك حرية المؤسسات الدستورية والقانونية في بوروندي. وقال إن كندا ناضلت لشهور طوال من أجل تشجيع التوصل إلى حل سلمي ودائم للمنازعات التي تعصف بمنطقة البحيرات الكبرى في وسط أفريقيا. وأيدت كندا تأييدا تاما جهود الوساطة والتيسير التي اضطلع بها الرئيس السابق نيريري والموقف الحازم الذي اتخذته رؤساء الدول في أروشا. وأبلغ ممثل كندا المجلس بأنه في إطار الدعم الذي قدمه بلده لجهود السيد نيريري، تولى وزير التعاون الدولي الكندي والوزير المسؤول عن شؤون الناطقين بالفرنسية رئاسة اجتماع عقد في حزيران/يونيه الماضي في جنيف ضم المساهمين المعنيين وسلطات بوروندي للمساعدة على رسم الخطوط العريضة لخطة انتقالية للمساعدة الاقتصادية لبوروندي تُنفذ عند استعادة السلم^(٦١).

وحت ممثل أستراليا كل قطاعات سكان بوروندي على الاشتراك في حوار بناء، وحت جميع أطراف الصراع على الاعتراف بأن استمرار العنف لن يحقق السلام لبوروندي. وشدد على أن توفير المساعدة الإنسانية وتيسير وصولها أمر ضروري إذا كان للحالة في بوروندي أن تستقر، وسيسفر استمرار تشريد الأفراد عن عواقب وخيمة بالنسبة للسلم والأمن في جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى، ويجب أن يعطي المجتمع الدولي الأولوية لمنع هذا التشريد. وأكد أنه

(٦٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

(٦١) المرجع نفسه، الصفحة ١١.

العنف والالتزام بتسوية تفاوضية وسلمية للأزمة والعمل بنشاط للتوصل إلى هذه التسوية. وأكد أنه من الضروري تنظيم حوار يجمع كل القوى السياسية البوروندية بلا استثناء، بما في ذلك ممثلون عن المنظمات المدنية. وشدد على أنه لا بد من إيجاد آليات سياسية للتشارك في السلطة على نحو يهدئ مخاوف كلا الجانبين ويؤدي تدريجيا إلى بناء الثقة التي تمكنهما من العيش معا في وئام. وأوضح أن الاتحاد الأوروبي قدم مساهمات كبيرة على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف للتخفيف من محنة الشعب البوروندي، مؤكدا مرة أخرى استعداداه لدعم جهود بوروندي من أجل الانتعاش، متى بدأت عملية المصالحة الوطنية. وأخيرا، أكد مجددا الأهمية العظمى التي يوليها الاتحاد الأوروبي للحل السريع والمرضي لحالة أولئك الذين لجأوا إلى بعثة الاتحاد الأوروبي والسفارات الأجنبية الأخرى في بوجومبورا طلبا للحماية^(٥٩).

وذكر ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة أن أغلب المنازعات المماثلة للتراع في بوروندي تتخطى الحدود بين البلدان وقد تضرر بلده من هذا التراع اجتماعيا واقتصاديا لسنوات عديدة. ولا بد من إدانة الانقلاب بأشد العبارات لأنه تسبب في عكس اتجاه العملية الديمقراطية وأعاد بوروندي تقريبا إلى الحالة التي كانت سائدة قبل انتخابات عام ١٩٩٣. وأكد أن أكثر ما يخشاه بلده هو أن زيادة تدهور الحالة قد تنتهي إلى حرب أهلية تستمر وتؤدي إلى نتائج مؤسفة ومفجعة. وأعرب عن ارتياح حكومة بلده وتأييدها التام لجميع القرارات التي اتخذت في قمة أروشا الإقليمية التي قررت أن تفرض جزاءات اقتصادية على بوروندي وناشدت المجتمع الدولي أن يؤيد قراراتها. وأشار إلى أن نظام بوجومبورا كان يسعى لتعميم فكرة مضللة

(٥٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

وأشار ممثل فرنسا إلى أن مجلس الأمن قد حدد المبادئ التي تمكّن من التوصل إلى تسوية سياسية في بوروندي، وهي إنهاء العنف والبدء في حوار سياسي شامل، دون استثناء، ودعم المبادرات الخارجية التي تهدف إلى تسهيل هذا الحوار. وأفاد بأن حكومته ستنضم إلى جهود المجلس وإلى المطالبات التي أعرب عنها بشأن هذه النقاط. وأعرب عن القلق الذي يشعر به بلده إزاء الآثار الإنسانية للتدابير التي اتخذتها دول المنطقة وأكد أنه من المهم أن تتمكن المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية من مواصلة عملها لصالح المجموعات المحرومة. وحث على دراسة هذه المسألة على وجه السرعة وبأكبر قدر ممكن من الاهتمام. ودعا إلى عقد مؤتمر إقليمي من أجل السلم والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى تحت رعاية الأمم المتحدة وبتأييد من منظمة الوحدة الأفريقية، وذلك بمجرد توافر الشروط اللازمة^(٦٤).

وأشار ممثل الولايات المتحدة إلى أنه لم يحدث أي تقدم نحو استعادة الحكومة الدستورية أو إنهاء العنف. وأوضح أن بلده يؤيد الجهود التي تبذلها دول المنطقة ومختلف الأشخاص والمنظمات المشاركين في جهود الوساطة. وأعرب عن تأييده القوي للجزءات الاقتصادية المفروضة على بوروندي وأفاد بأن مجلس الأمن على استعداد للنظر في اتخاذ إجراء جديد دعماً لوقف القتال، أو الإجماع على وقف القتال يمكن أن يشمل فرض حظر على توريد الأسلحة أو جزاءات موجهة ضد قادة الفصائل، حسبما يقتضيه الوضع. ويجب تنفيذ جميع الجزاءات بدقة للسماح باستمرار الإغاثة الإنسانية لئلا تضر بالمدنيين الأبرياء الذين يعانون بالفعل من هذه الأزمة التي تمزق البلد. ولاحظ أن تقرير الأمين العام أشار إلى أنه واصل تيسير التخطيط للطوارئ من

(٦٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٢١ و ٢٢.

إذا كان تدخل الأطراف الخارجية الوسيلة الوحيدة لمنع الانزلاق إلى حالة من الفوضى والإبادة فهناك التزام على الأعضاء بالعمل على تحديد أهداف هذا الإجراء على نحو واضح وعلى جعل الوسائل الخاصة بتحقيقها كافية ومعدّة على نحو جيد. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يتعين على الأمين العام مواصلة التخطيط، مع منظمة الوحدة الأفريقية، لمنع كارثة إنسانية أخرى^(٦٢).

وأشار ممثل أوغندا إلى أن زعماء منطقة البحيرات الكبرى اجتمعوا في مناسبات عديدة للعمل على إيجاد حل سلمي ومقبول للصراع. وقد كرر الزعماء، في هذه الاجتماعات، معارضتهم للجوء إلى الوسائل غير الدستورية لحل مشاكل بوروندي وحثوا من أنهم لن يقبلوا أية حكومة تتولى السلطة بتلك الوسائل. وأدانوا إدانة قاطعة مغتصبي السلطة في بوروندي وطالبوا بالعودة العاجلة للحكم الدستوري. وأوضح ممثل أوغندا أن المجلس يدرك أنهم فرضوا جزاءات على بوروندي نتيجة للانقلاب. وهذه الجزاءات لا تستهدف العقاب بل إنها تستهدف تشجيع القيادة في بوجومبورا على اتخاذ تدابير على وجه العجالة لاستعادة النظام الدستوري في البلد وتشجيع جميع أطراف الصراع على عقد مفاوضات غير مشروطة في إطار عملية موازاة للسلم، المعززة بمبادرة أروشا للسلم. وأكد في هذا الصدد أن القيادة في بوروندي يجب أن تستعيد البرلمان الوطني وتعمل معه وكذلك مع مختلف الأحزاب السياسية. وأعرب عن إدانته بأشد لهجة قتل المدنيين الأبرياء العزل. وفي الختام، أكد أهمية التعاون الأوثق والتنسيق الأفضل بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بالإضافة إلى بلدان المنطقة^(٦٣).

(٦٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١١ و ١٢.

(٦٣) المرجع نفسه، الصفحتان ١٣ و ١٤.

يجب مواصلة التخطيط للطوارئ في حالة عدم كفاية الجهود الإقليمية والدولية للحيلولة دون حدوث كارثة إنسانية في بوروندي^(٦٦).

وذكر ممثل الاتحاد الروسي أن وفد بلده مقتنع تماما بأن مشاكل بوروندي لا يمكن أن تحل بالوسائل العسكرية أو بالانقلابات وبأنه من المهم كفالة إعادة الأشكال الدستورية للحكم إلى هذا البلد لأسباب تتعلق بالمبدأ ولتوفير الظروف اللازمة لإحياء حوار بين البورونديين. وتكمن مهمة المجتمع الدولي والوسطاء في تشجيع القرارات المتوازنة والمخاضة لمقاييس دقيقة التي تزيل التهديد بموجة أخرى من موجات إراقة الدماء والإبادة الجماعية من ناحية، وتضع أطراف الصراع في بوروندي على طريق إنشاء آلية سياسية توفر الأمن لكل البورونديين من الناحية الأخرى. وقال إن بلده أعرب دائما عن ترحيبه بجهود البلدان في المنطقة دون الإقليمية وتأييده لها. إلا أنه من الضروري ضمان الاحترام السليم للمعايير الإنسانية للجزءات من أجل خفض آثارها الضارة على الأوضاع الخطيرة بالفعل للسكان إلى أدنى حد ممكن. ويجب أن تكون للجزءات معايير واضحة تماما وجدول زمني لتنفيذها ورفعها، ويجب أن تستهدف، أولا وقبل كل شيء، القوى المتطرفة سواء داخل البلد أو فيما وراء حدوده، أي تلك القوى التي تعارض وقف العنف وتعرقل عملية التفاوض. وأعرب عن اعتقاده بأن أعظم الخطوات فعالية قد تكون فرض حظر الأسلحة على جميع الأحزاب المعارضة البوروندية، وتجميد أرصدها في المصارف الأجنبية وفرض قيود محتملة أخرى تؤثر على المصالح الشخصية للزعماء المتطرفين، إلى أن يضعوا حدا للعنف ويرموا اتفاق سلام دائم. وأشار أيضا إلى أن إرسال مجلس الأمن بعثة إلى بوروندي في الوقت المناسب قد يكون مفيدا

(٦٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٠ و ٣١.

أجل الاستجابة الإنسانية العاجلة في حالة حدوث أزمة في بوروندي. وأفاد بأن حكومة بلده رحبت بالانتهاء من التخطيط لعمليات الطوارئ في بوروندي. وقد عملت الولايات المتحدة عن كثب مع الأمانة العامة في نهجها ذي الشقين للتخطيط العسكري للطوارئ وواصلت حث الحكومات الأخرى على دعم هذا الجهد. وأوضح أنه يتعين على مجلس الأمن اتخاذ إجراء جديد وأنه سيعمل مع بقية أعضاء المجلس للتوصل إلى قرار يرسل رسالة واضحة وصریحة إلى زعماء الفصائل في بوروندي هي: أوقفوا القتل الآن واشرعوا في حوار فوري^(٦٥).

وأعرب ممثل المملكة المتحدة عن تأييد حكومة بلده تأييدا كاملا للمبادرات التي أقدم عليها في أروشا زعماء الدول المجاورة لبوروندي ونهجهم المبدئي نحو التغيير غير الدستوري للحكومة وقرارهم بشأن الجزاءات الاقتصادية. إلا أنه أوضح أنه يشاطر الأمين العام قلقه حيال الأثر المحتمل للجزاءات على الإمدادات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني. ورحب بقرار الزعماء الإقليميين إنشاء لجنة تنسيق إقليمية في نيروبي وضمان السماح بوصول الإمدادات الإنسانية. وأكد أنه هناك ضرورة مستمرة لوجود مراقبي حقوق الإنسان في بوروندي. وأشار إلى أن الرائد بويويا قد أعلن عن وعود كثيرة واتخذ إجراءات تتعلق بالتحكم في القوات المسلحة يمكن اعتبارها إيجابية، إلا أنه من الواضح أن أعمال القمع مستمرة وأنه لا يوجد اتفاق وطني حتى ذلك الوقت بشأن اقتراحه تمديد الفترة الانتقالية قبل العودة إلى الحكومة الدستورية. وشدد ممثل المملكة المتحدة على أنه حالما تتحقق التسوية الدائمة، فإن بلده على استعداد للإسهام في جهود دولية لاستعادة اقتصاد بوروندي دعما لهذه التسوية. وأعرب أيضا عن اتفاقه مع الأمين العام على أنه

(٦٥) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٦ و ٢٧.

أروشا، بما فيها الجزاءات؛ وشددوا على الحاجة إلى بذل جهود في مجال المساعدة الإنسانية؛ وأوصوا مجلس الأمن بمواصلة التخطيط للطوارئ والنظر في اتخاذ المزيد من الإجراءات، حسب الاقتضاء، بما في ذلك الجزاءات المحددة الهدف؛ وشددوا على أن الحوار السياسي الشامل هو وحده الكفيل بأن يفضي إلى تحقيق السلام^(٦٩).

وشدد ممثل بوروندي على أن النظام مستعد تماما للدخول في حوار مع جميع المجموعات والفصائل التي تطالب بأي حق أيا كان. وقال إن تقرير الأمين العام ينحو إلى التركيز على الحالة التي كانت سائدة قبل ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦، وأنه لو كان قد جرى تحديث هذا التقرير بحيث تضمن ذكر المذابح لكان مفيدا بدرجة أكبر. وفي المقابل، أكد أن الحالة ليست مقلقة بالصورة التي عرضها ووصفها عدد ليس بالقليل من المتكلمين. وفي هذا الصدد، أبلغ المجلس بأن حكومة بلده أصدرت بيانا دعت فيه المجتمع الدولي برمته، بدءا بمنظمة العفو الدولية، إلى البدء فوراً في إجراء تحقيقات بشأن هذه الادعاءات من منظمة العفو الدولية، وبأنها وجهت دعوة إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وإلى الأمين العام لزيادة عدد مراقبي حقوق الإنسان لأن الحكومة عقدت عزمها على اتخاذ جميع التدابير المناسبة لإنهاء حلقة العنف في أقرب وقت ممكن ولضمان الاحترام الدائم لحقوق الإنسان. وأشار أيضا إلى أن حكومة بلده

(٦٩) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩ (بلجيكا)؛ والصفحتان ١٢ و ١٣ (جنوب أفريقيا)؛ والصفحتان ١٥ و ١٦ (إثيوبيا)؛ والصفحتان ١٦ إلى ١٨ (بوتسوانا)؛ والصفحتان ١٨ إلى ٢١ (شيلي)؛ والصفحتان ٢٢ و ٢٣ (إندونيسيا)؛ والصفحتان ٢٣ و ٢٤ (إيطاليا)؛ والصفحتان ٢٤ و ٢٥ (جمهورية كوريا)؛ والصفحة ٢٦ (بولندا)؛ والصفحتان ٢٧ و ٢٨ (غينيا - بيساو)؛ والصفحتان ٢٨ و ٢٩ (هندوراس)؛ والصفحتان ٢٩ و ٣٠ (مصر)؛ والصفحتان ٣١ و ٣٢ (الصين).

للغاية في تقييم الحالة وفي التأثير على أطراف الصراع بدفعها إلى إحراز تقدم في عملية السلام. وشدد على أن روسيا، كعضو دائم في مجلس الأمن، تدرك مسؤوليتها عن صيانة السلم والأمن الدوليين. ولهذا ستشارك، حسب الأصول، وبالتنسيق مع أعضاء المجلس الآخرين، في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتطبيع الحالة ومنع انتشار العنف في بوروندي بالإضافة إلى ضمان الاحترام الصارم لمعايير حقوق الإنسان والقانون الإنساني المعترف بها عموما^(٦٧).

وأوضح ممثل ألمانيا أنه يؤيد بالكامل البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي. وأكد من جديد الأهمية التي يوليها بلده لإيجاد حل عاجل ومرضي لحالة أولئك الذين لجأوا إلى سفارة بلده والسفارات الأجنبية الأخرى في بوجومبورا طالبين الحماية. وأكد أنه ينبغي ألا يُنظر إلى الجزاءات المفروضة من جانب الزعماء الإقليميين على أنها أداة للعقاب وإنما هي وسيلة لبلوغ غاية وينبغي ألا يُسمح لها بأن تضاعف المعاناة التي يكابدها الشعب. وكرر الإعراب عن الأهمية التي توليها ألمانيا لإعادة وزع مراقبي حقوق الإنسان، الذين مولتهم حتى ذلك الحين المفوضية الأوروبية، في جميع أنحاء البلد. وأشار إلى أنها ستواصل إسهامها على نحو بناء في صياغة قرار مجلس الأمن بشأن بوروندي. وأعرب عن أمله في أن مناقشة فرض مزيد من الإجراءات من جانب مجلس الأمن لن تكون ضرورية عن إحراز تقدم في تطور الحالة على الطبيعة^(٦٨).

وتحدث عدة متكلمين آخرين فأعربوا عن إدانتهم للانقلاب؛ ودعوا النظام إلى إعادة الحكم الديمقراطي وجميع الأطراف إلى وقف أعمال العنف واستئناف المفاوضات؛ وأكدوا تأييدهم للإجراءات التي اتخذها رؤساء الدول في

(٦٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٢ و ٣٣.

(٦٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٣ و ٣٤.

بموجب الميثاق، بما فيها فرض حظر على توريد الأسلحة واتخاذ إجراءات أخرى ضد قادة النظام وزعماء الفصائل الذين يواصلون تشجيع أعمال العنف ويعيقون التوصل إلى حل سلمي. ويؤكد مشروع القرار أنه لا يجوز أن تزيد الأزمة الراهنة من المعاناة الإنسانية لسكان ذلك البلد ويشير إلى الحاجة إلى ضمان إنشاء ممرات إنسانية للوصول المساعدة الإنسانية إلى جميع السكان في بوروندي. ويدين مشروع القرار بصورة لا لبس فيها اللجوء إلى القوة والعنف في بوروندي للإطاحة بالحكومة الشرعية وكذلك لجوء الأطراف إلى العنف لتحقيق أهدافها السياسية. ودعا ممثل شيلي النظام أيضا إلى أن يكفل العودة إلى النظام الدستوري والشرعية وأن يعيد الجمعية الوطنية ويرفع الحظر المفروض على جميع الأحزاب السياسية. وأشار إلى أن المجلس سيجتمع مرة أخرى في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ لتقييم الحالة وأن الأمل يحدو مقدمي مشروع القرار في استغلال ذلك الاجتماع لدعم المفاوضات التي ينبغي أن تكون قد بدأت في بوروندي^(٧٢).

وفي الجلسة نفسها، طُرح مشروع القرار للتصويت، واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٠٧٢ (١٩٩٦)، وفي ما يلي نصه:

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد جميع قراراته السابقة والبيانات التي أدلى بها رئيسه بشأن الحالة في بوروندي،
وإذ يشير إلى البيان الذي أدلى به رئيسه في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦ والذي أدان فيه المجلس بقوة أية محاولة للإطاحة بالحكومة الشرعية لبوروندي باستخدام القوة أو عن طريق الانقلاب، وإذ يشير أيضا إلى البيان الذي أدلى به رئيسه في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٦ والذي أدان فيه المجلس الأعمال التي أفضت إلى الإطاحة بالنظام الدستوري في بوروندي،

حث الرئيس السابق نيريري على تفعيل المحادثات وجمع كل المجموعات والأطراف المشاركة في الصراع^(٧٠).

وفي الجلسة ٣٦٩٥، المعقودة في ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٦ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس، وفقا للمقرر الذي اتخذته المجلس في جلسته ٣٦٩٢، ممثلي إثيوبيا وأستراليا وأوغندا وأيرلندا وبلجيكا وبوروندي وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وكندا واليابان، بناء على طلبهم، للمشاركة في المناقشة بدون أن يكون لهم الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس انتباه المجلس إلى مشروع قرار مقدم من ألمانيا واندونيسيا وبوتسوانا وجمهورية كوريا وشيلي وغينيا - بيساو ومصر والمملكة المتحدة وهندوراس والولايات المتحدة وانضم لها الاتحاد الروسي^(٧١).

وفي الجلسة نفسها، تكلم ممثل شيلي، قبل التصويت، باسم مقدمي مشروع القرار، فذكر أن مشروع القرار يعبر عن موقف مجلس الأمن، المتحد في تأييد هدف مساعدة بوروندي على التوصل إلى تسوية سياسية شاملة بمشاركة المجتمع الدولي بأسره. ويعبر مشروع القرار أيضا عن مساندة لا تنثني للزعماء الإقليميين في جهودهم التي تهدف إلى التغلب على الأزمة سلميا في بوروندي. وأعلن مجلس الأمن عن استعداده لمساعدة بوروندي إذا بدأ قادتها السير على طريق السلام والمفاوضات السياسية والمصالحة من خلال التعاون الدولي والمبادرات الأخرى. واستطرد قائلاً إن مشروع القرار يشير أيضا إلى عزم المجلس الراسخ، إذا لم يبدأ هؤلاء القادة خلال فترة ٦٠ يوما المفاوضات الضرورية للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة، على النظر في فرض تدابير

(٧٠) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٤ و ٣٥.

(٧١) S/1997/319.

(٧٢) S/PV.3695، الصفحتان ٢ و ٣.

وإذ يشدد على الأهمية التي يعلقها على مواصلة الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية وبعثة المراقبين التابعة لها،
وإذ يرحب بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء المهتمة بالأمر والاتحاد الأوروبي للإسهام في حل الأزمة السياسية في بوروندي بالوسائل السلمية،

وإذ يشدد على أن تحقيق تسوية سياسية شاملة هو وحده الذي يمكن أن يفتح السبيل أمام التعاون الدولي من أجل تعمير بوروندي وتنميتها وإشاعة الاستقرار فيها، وإذ يعرب عن استعداده لتأييد عقد مؤتمر دولي، عند الاقتضاء، يضم منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة والمنظمات غير الحكومية، ويستهدف حشد التأييد الدولي من أجل تنفيذ تسوية سياسية شاملة،

وإذ يشير إلى قراره ١٠٤٠ (١٩٩٦) المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦، وبخاصة الفقرة ٨ التي أعلن فيها المجلس استعداده للنظر في فرض تدابير بموجب ميثاق الأمم المتحدة،
وإذ يحيط علماً بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٦،

ألف

١ - يدين الإطاحة بالحكومة الشرعية والنظام الدستوري في بوروندي، ويدين أيضاً جميع الأطراف والفصائل التي تلجأ إلى القوة والعنف لتحقيق أهدافها السياسية؛

٢ - يعرب عن تأييده القوي للجهود التي يبذلها الزعماء الإقليميون، بما في ذلك الجهود المبذولة في اجتماعهم الذي عُقد في أروشا في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦ وجهود منظمة الوحدة الأفريقية والرئيس السابق نيريري، لمساعدة بوروندي في التغلب بالطرق السلمية على الأزمة الخطيرة التي تمر بها، ويشجعهم على مواصلة تسهيل البحث عن حل سياسي؛

٣ - يطلب إلى النظام الحاكم أن يكفل العودة إلى النظام الدستوري والشرعية، وأن يعيد الجمعية الوطنية ويرفع الحظر المفروض على جميع الأحزاب السياسية؛

٤ - يطلب جميع الأطراف في بوروندي بأن تعلن وقف الأعمال العدائية من طرف واحد، وتعلن وقف أعمال العنف على الفور، وتحمل مسؤولياتها الفردية والجماعية عن إحلال السلام والأمن والهدوء لشعب بوروندي؛

٥ - يطلب أيضاً بأن يكفل زعماء جميع الأطراف في بوروندي الظروف الأساسية للأمن للجميع في بوروندي بالالتزام بالكف عن مهاجمة المدنيين، وكفالة أمن موظفي المنظمات الإنسانية العاملين في الأراضي الخاضعة لسيطرتهم وضمان الحماية داخل

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء التدهور المستمر للحالة الأمنية والإنسانية في بوروندي، وهي الحالة التي اتصفت في السنوات الأخيرة بارتكاب أعمال القتل والمذابح وممارسة التعذيب والاحتجاز التعسفي، وإزاء ما يشكله ذلك من خطر على السلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى بأسرها،

وإذ يكرر مناشدته لجميع الأطراف في بوروندي أن تفض الأزمة الراهنة وأن تبدي ما يلزم من الترايط والوحدة والإرادة السياسية لاستعادة النظام الدستوري والعمليات الدستورية دون إبطاء،
وإذ يكرر تأكيد الحاجة الماسة إلى أن تلتزم جميع الأطراف في بوروندي بإجراء حوار يستهدف تحقيق تسوية سياسية شاملة وقيّمة الأحوال المفضية للمصالحة الوطنية،

وإذ يذكّر بأن جميع الأشخاص الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، أو يأذنون بارتكابها مسؤولون مسؤولية شخصية عن تلك الانتهاكات وينبغي محاسبتهم عليها،
وإذ يعيد تأكيد ضرورة وضع حد للإفلات من العقاب على تلك الأفعال وإزالة المناخ الذي يشجع على ارتكابها،

وإذ يدين بقوة الأشخاص المسؤولين عن شن هجمات على موظفي المنظمات الإنسانية الدولية، وإذ يشدد على أن جميع الأطراف في بوروندي مسؤولة عن أمن هؤلاء الموظفين،

وإذ يؤكد الحاجة الماسة إلى إنشاء ممرات إنسانية لكفالة تدفق السلع الإنسانية إلى جميع السكان في بوروندي بدون عائق،

وإذ يحيط علماً بالرسالة المؤرخة ٢ آب/أغسطس ١٩٩٦ والموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية ترواندا لدى الأمم المتحدة،

وإذ يحيط علماً أيضاً بمذكرة الأمين العام للأمم المتحدة التي يحيل بموجبها رسالة واردة من الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ومؤرخة ٥ آب/أغسطس ١٩٩٦،

وإذ يكرر تأكيد تأييده للاستئناف الفوري للحوار والمفاوضات تحت رعاية عملية موانزا للسلام التي ييسرها الرئيس السابق نيريري والبلاغ المشترك الصادر عن مؤتمر قمة أروشا الإقليمي الثاني المعني ببوروندي والمؤرخ ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦ الذي يستهدف ضمان تحقيق الديمقراطية والأمن لجميع السكان في بوروندي،

وقد عقد العزم على مساندة الجهود والمبادرات التي تضطلع بها البلدان في المنطقة، والتي يساندها أيضاً الجهاز المركزي لآلية منع المنازعات وإدارتها وتسويتها التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية، والتي تستهدف إعادة بوروندي إلى المسار الديمقراطي والإسهام في إحلال الاستقرار في المنطقة،

ومبادرات أخرى لدعم وقف الأعمال العدائية، والمساعدة في تعزيزه، وكذلك للاستجابة الإنسانية السريعة في حالة اندلاع أعمال العنف على نطاق واسع أو حدوث تدهور خطير في الحالة الإنسانية في بوروندي؛

١٣ - يقرر إبقاء هذه المسألة قيد النظر الفعلي.

وتكلم ممثل فرنسا بعد التصويت، فأعرب عن الترحيب بالخطوات التي اتخذها واضعو مشروع القرار. وأوضح أن حكومة بلده، شددت في سياق إعرابها عن شواغلها مباشرة للرئيس بويويا، على بعض النقاط وهي: ضرورة القيام، على وجه السرعة، بتنظيم حوار تشارك فيه جميع القوى السياسية للتوصل إلى توافق مؤسسي وديمقراطي؛ ومنح الثقة السياسية بصورة عاجلة لجميع العناصر السياسية في البلد؛ وتقديم التزامات باحترام حقوق الإنسان؛ وفتح أبواب أجهزة الدولة ومؤسساتها الرئيسية لجميع المجموعات العرقية. ومن المهم أيضا عقد مؤتمر تحت رعاية الأمم المتحدة وبالتعاون مع منظمة الوحدة الأفريقية، يعالج الأزمة في منطقة البحيرات الكبرى معالجة دائمة. وأشار إلى أن حكومة بلده وافقت على الفكرة القائلة بأن يستأنف المجلس النظر في هذا البند في غضون ٦٠ يوما، وأن ينظر في تنفيذ تدابير ملزمة إن لم تبدأ المفاوضات بين جميع الأطراف. وفي ما يتعلق بالتدابير التي اتخذها البلدان في اجتماع أروشا في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٦، كرر الإعراب عن قلق وفد بلده الشديد بشأن أثرها الإنساني المحتمل وخاصة على أضعف القطاعات من السكان وحث على النظر في هذه المسألة على أساس الاستعجال وعلى السماح للمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بأن تواصل عملها من أجل هذه القطاعات^(٧٣).

وذكر ممثل إيطاليا أنه صوت مؤيدا للقرار لأن من الجوهر، في المسائل المماثلة للأزمة في بوروندي، أن يظهر

(٧٣) المرجع نفسه، الصفحة ٤.

بوروندي والممرور الآمن إلى خارج البلد لأعضاء حكومة الرئيس تيباتونغانيا وأعضاء البرلمان؛

٦ - **يطلب كذلك** بأن تبدأ، على الفور، جميع الأحزاب السياسية والفصائل في بوروندي، بدون استثناء، سواء داخل البلد أم خارجه ومن بينها ممثلو المجتمع المدني، مفاوضات غير مشروطة للتوصل إلى تسوية سياسية شاملة؛

٧ - **يعلن استعداد**ه لمساعدة شعب بوروندي في توفير التعاون الدولي المناسب لدعم التسوية السياسية الشاملة الناتجة عن هذه المفاوضات. وفي هذا السياق، يطلب إلى الأمين العام أن يضطلع، بالتشاور مع المجتمع الدولي، بالأعمال التحضيرية، عند الاقتضاء، لعقد مؤتمر لإعلان التبرعات للمساعدة في تعمير بوروندي وتنميتها عقب التوصل إلى تسوية سياسية شاملة؛

٨ - **يشجع** الأمين العام على القيام، بالتشاور مع جميع من يعينهم الأمر، بما في ذلك الدول المجاورة، والدول الأعضاء الأخرى، ومنظمة الوحدة الأفريقية ومنظمات المساعدة الإنسانية الدولية، بإنشاء آليات لكفالة توصيل مواد الإغاثة الإنسانية إلى جميع أنحاء بوروندي بأمان وفي موعدها؛

٩ - **يعترف** بأثر الحالة في بوروندي على المنطقة، ويشدد على أهمية عقد مؤتمر إقليمي لمنطقة البحيرات الكبرى، برعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، في الوقت الملائم؛

باء

١٠ - **يقرر** أن ينظر في المسألة من جديد في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، ويطلب أن يقدم الأمين العام إلى المجلس، بحلول ذلك التاريخ، تقريرا عن الحالة في بوروندي، بحيث يتضمن التقرير معلومات عن الموقف بالنسبة للمفاوضات المشار إليها في الفقرة ٦ أعلاه؛

١١ - **يقرر** أن ينظر، في حالة الإبلاغ من جانب الأمين العام بأن المفاوضات المشار إليها في الفقرة ٦ أعلاه لم تبدأ، في فرض تدابير بموجب ميثاق الأمم المتحدة لضمان الامتثال للطلب الوارد في الفقرة ٦ أعلاه؛ وقد يكون من بين تلك التدابير فرض حظر على بيع أو توريد الأسلحة والأعتدة ذات الصلة من جميع الأنواع إلى النظام الحاكم في بوروندي وإلى جميع الفصائل الموجودة داخل بوروندي أو خارجها، واتخاذ إجراءات ضد زعماء النظام وجميع الفصائل الذين يواصلون تشجيع أعمال العنف ويعرقلون التوصل إلى حل سلمي للأزمة السياسية في بوروندي؛

١٢ - **يكرر** تأكيد الأهمية التي يعلقها على التخطيط للطوارئ المطلوب في الفقرة ١٣ من القرار ١٠٤٩ (١٩٩٦) المؤرخ ٥ آذار/مارس ١٩٩٦، ويشجع الأمين العام والدول الأعضاء على مواصلة تسهيل التخطيط للطوارئ من أجل ضمان وجود دولي

تفي على نحو كامل وسريع بجميع الشروط المفروضة بالقرار. وأفاد بأن العيوب الرئيسية لهذا القرار تتمثل في غياب الإدانة الصريحة للحصار الاقتصادي، والرفض المؤقت، على الأقل، لإنشاء لجنة مخصصة ترسل إلى منطقة البحيرات الكبرى لجمع الحقائق الموضوعية والمشروعة. وأكد أنه لا تجوز معاقبة النظام الجديد، ناهيك عن معاقبة الشعب البوروندي، على جرائم ارتكبتها أناس خارجون على القانون. وأوضح أن ما نشأ عن هذا الوضع هو أن قرار مجلس الأمن، قد يبدأ، منذ لحظة اتخاذه، في مواجهة العراقيل نتيجة لهذه العوامل الخطيرة، وشدد على أن وفد بلده يعوّل على مساعدة مجلس الأمن لتجاوز أو إزالة هذه العقبات^(٧٦).

المقرر المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧ (الجلسة ٣٧٨٥): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٧٨٥، المعقودة في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٧ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس، بموافقة المجلس، ممثل بوروندي، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس انتباه المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٧ من جمهورية تنزانيا المتحدة^(٧٧)، تحيل بها نسخة من البلاغ الرسمي الصادر عن مؤتمر قمة أروشا الإقليمي الرابع المعني بالتزاع في بوروندي. وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس^(٧٨):

إجماع في المجلس. ووجه انتباه المجلس إلى رسالة موجهة من رئاسة الاتحاد الأوروبي بشأن بوروندي^(٧٤)، تعرب عن التأييد لقادة بلدان المنطقة ومنظمة الوحدة الأفريقية والرئيس السابق نيريري لما بذلوه من جهود وتدعو إلى تنظيم حوار يجمع كل القوى السياسية البوروندية. وأشار إلى أن تلك هي المرة الثانية التي أعرب فيها المجلس، خلال شهر واحد، عن موقفه الواضح من الانقلاب في بوروندي، وناشد جميع الأطراف أن تمارس ضبط النفس وأن تتخذ موقفاً بناءً لإعادة البلد إلى مسار الديمقراطية والمصالحة الوطنية والتعمير الاقتصادي والتنمية^(٧٥).

وشكر ممثل بوروندي المجلس على تمسكه الشديد بإنقاذ بوروندي وأوضح أنه يتوجب على وفد بلده أن يعمل بصورة وثيقة وعلى جميع المستويات مع أعضاء المجلس. وأعرب عن تقديره للموقف الواقعي الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي و ١٤ بلداً أوروبياً آخر. وأفاد بأن حكومة بلده ليست مستعدة لتقبل نداءات المجلس فحسب، بل أيضاً للشروع في مجموعة من التدابير الهادفة لتنفيذ أحكام هذا القرار التي تتفق مع المصالح العليا والمقدسة لبوروندي كأمة وتتسق مع ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية وميثاق الأمم المتحدة. وهذا شرط ضروري للنظام الجديد لاستئصال جميع أسباب المأساة الوطنية. إلا أنه أوضح أنه لا يمكن تحقيق هذه المهمة بسرعة وأن حكومة بلده تعوّل على صبر وسماحة مجلس الأمن. وفضلاً عن ذلك، أشار إلى أن الجزاءات الاقتصادية التعسفية المفروضة على بوروندي تشكل عقبة هائلة في طريق برنامج الحكومة العام لتحقيق الاستقرار الوطني. وشدد على أنه نظراً إلى أن بوروندي مغلقة جغرافياً ومطوقة دبلوماسياً ومخنوقة اقتصادياً، فإنها يتعذر عليها أن

(٧٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

(٧٧) S/1997/319.

(٧٨) S/PRST/1997/32.

(٧٤) S/1996/673.

(٧٥) S/PV.3695، الصفحة ٤.

المجلس، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية إلى تقديم تقريره عن الحالة في بوروندي، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت.

وأوضح الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في تقريره أنه منذ الإحاطة الإعلامية السابقة التي قدمتها الأمانة العامة لمجلس الأمن، لم يتغير الوضع الأساسي المتعلق بعملية السلام في بوروندي وحولها. وظلت العملية في مرحلة حرجة جداً، مما يعث على قدر قليل من التفاؤل بسبب التوترات السياسية، وانعدام الأمن، وتدهور الوضع الإنساني، والفراغ السياسي الذي خلفه رحيل الميسر، الرئيس السابق نيريري. وقال إنه سيركز على وجهين هما: الحالة الداخلية والحالة فيما يتعلق بعملية أروشا. وقد ظلت الحالة الداخلية مثيرة للقلق على جميع المستويات. فعلى الصعيد السياسي، كانت بوروندي تواجه أزمة داخلية مثيرة للقلق، وكانت الشراكة السياسية تواجه مصاعب خطيرة تهدد بقاءها نفسه. وكان استقطاب المواقف هذا يهدد بالتأثير على الجولات القادمة من المفاوضات. وظلت الحالة الأمنية غير مستقرة ومتقلبة ومثيرة للقلق، حيث وقعت أعمال عنف بصورة منتظمة في عدد من المحافظات. وقد تفاقم انعدام الأمن بسبب رحيل العديد من البورونديين إلى تزانيا حيث انضموا إلى اللاجئيين هناك الذين بلغ عددهم بالفعل أكثر من ٣٠٠.٠٠٠. وكانت الظروف في المخيمات مثيرة للقلق العميق. أما بالنسبة لعملية اتفاقات أروشا، فقد أوجدت وفاة الرئيس السابق نيريري فراغاً سياسياً وتوقفت هذه العملية. وأبلغ المجلس بأن حكومة بوروندي طلبت المساعدة من الأمين العام والمجتمع الدولي في التماس التيسير واقترحت تعيين وسيط من جنوب أفريقيا وإن كان هذه الخيار قد رفضته بعض أطراف الصراع^(٧٩).

(٧٩) S/PV.4067، الصفحات ٢ إلى ٤.

يشعر مجلس الأمن بالقلق لأنه، رغم التطورات الإيجابية التي استجدت مؤخراً، ما زال الاستقرار منعهداً في بوروندي. ويذكر المجلس بقراره ١٠٧٢ (١٩٩٦) المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ١٩٩٦، الذي طالب فيه، ضمن أمور شتى، بأن تعلن جميع الأطراف وقف الأعمال القتالية من جانب واحد وأن تبدأ مفاوضات غير مشروطة بهدف التوصل إلى تسوية سياسية شاملة.

ويكرر المجلس الإعراب عن مساندته للجهود التي يبذلها الزعماء الإقليميون، ويحيط علماً بالبلاغ المشترك الصادر في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٧ عقب مؤتمر قمة أروشا الإقليمي الرابع المعني بالصراع في بوروندي. كما يرحب المجلس، بوجه خاص، بقرار زعماء المنطقة تخفيف الجزاءات لتخفيف معاناة شعب بوروندي.

ويرحب المجلس بالمحادثات الجارية في روما التي تُعد تكملة لعملية أروشا. كما يرحب بالتزام حكومة بوروندي بالحوار السياسي الشامل بين جميع الأطراف في إطار عملية أروشا. ويحث جميع الأطراف في بوروندي على مواصلة السعي إلى تسوية عن طريق المفاوضات، وعلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات من شأنها الإضرار بهذا الحوار.

ويعرب المجلس عن قلقه الشديد إزاء إعادة التوطين القسرية للسكان الريفيين ويدعو حكومة بوروندي إلى السماح للأهالي بالعودة إلى ديارهم دون أي عوائق.

ويعرب المجلس عن تأييده وتقديره للرئيس السابق نيريري وكذلك للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في جهودهم الرامية إلى إيجاد حل سلمي للأزمة في بوروندي.

ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يواصل إطلاع المجلس على التطورات المستجدة في بوروندي، ولا سيما بصدد التقدم المحرز في التوصل إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض في ذلك البلد.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

المقرر المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ (الجلسة ٤٠٦٨): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٠٦٧، المعقودة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس، بموافقة المجلس، ممثلي بوروندي وفنلندا والنرويج وجمهورية تزانيا المتحدة، بناء على طلبهم، إلى المشاركة في المناقشة، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت. ودعا الرئيس أيضاً، بموافقة

بالفعل خطة سلام وكانت حلا توفيقيا حقيقيا. وأعرب عن
أمله في أن ترافق البلدان المجاورة وبقية المجتمع الدولي العملية
وصولاً إلى تحقيق سلام نهائي^(٨٠).

وقالت ممثلة الولايات المتحدة إنه على الرغم من
تصاعد أعمال العنف، توجد مجموعة كبيرة من المناصرين
لعملية السلام في بوروندي، ويتعين على المجلس اغتنام هذه
الفرصة لضمان مُضي عملية السلام قدماً إلى الأمام.
وأشارت إلى أن جهود مكافحة التمرد تشمل الآن إعادة
تجميع ٣٤٠.٠٠٠ شخص بالقرب من العاصمة، وهو ما
تعتبره انتهاكا كبيرا لحقوق الإنسان ومسألة تثير قلقاً إنسانياً
خطيراً. وقالت إن مجلس الأمن ينبغي أن يقر الاستئناف
الفوري لعملية السلام. وشددت على ضرورة أن يؤكد
مجلس الأمن من جديد ريادته في مجال حماية حقوق الأفراد،
وأن يسدي النصح والتوجيه للمنظمات غير الحكومية العاملة
في بوروندي. وحثت مجلس الأمن على الدعوة إلى استئناف
المفاوضات، مع وسيط مقبول للأطراف البوروندية التي
دخلت في العملية؛ وتأكيد عملية أروشا؛ وشجب العنف
المتواصل ومناشدة الأطراف المتحاربة الحضور إلى طاولة
التفاوض؛ وتأكيد الحاجة الماسة لبذل دول المنطقة قصارى
الجهود لوقف جميع أنشطة المتمردين عبر الحدود؛ والدعوة
إلى تفكيك مخيمات إعادة التجميع والاعتراف بوجود حالة
اقتصادية تبعث على اليأس في بوروندي؛ ودعوة أوساط
الماخين إلى زيادة المساعدات الاقتصادية وتقديم المساعدة
المطلوبة في أقرب وقت ممكن^(٨١).

وقال ممثل فرنسا إن وفاة ميسر اتفاقات أروشا أدت
إلى حلول فترة من الارتباك وتفاقم أعمال العنف من جانب
الجماعات المتمردة المسلحة. وأكد أنه على الرغم من كل

(٨٠) المرجع نفسه، الصفحات ٤ إلى ٦.

(٨١) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

وقال ممثل بوروندي إنه قد أُحرز تقدم حقيقي فيما
يتعلق بعملية السلام، مع أنه لم تُحترم المهل التي وضعتها
الحكومة وعملية التيسير. وأدت وفاة الميسر إلى تباطؤ زخم
مفاوضات السلام، ووجهت الحكومة رسالة إلى الأمين العام
للأمم المتحدة ترحوه فيها الإسهام في إيجاد وسيط جديد في
أقرب وقت ممكن. وأوضح أنه يجب أن تشارك أيضا الفصائل
المسلحة التي ترى أنها قد استبعدت من مفاوضات أروشا
وترى أنها الفصائل المقاتلة بالفعل على أرض الواقع. وأشار
إلى أنه ظل منذ بداية الأزمة يلفت الانتباه إلى إسهام البلدان
المجاورة في عودة السلام إذ توجد للمتمردين قواعد خارج
البلد وأنهم يعملون بتواطؤ مع عناصر رواندية لها ضلع في
أعمال الإبادة الجماعية والميليشيات والقوات المسلحة
الرواندية السابقة، التي بدأت تتحرك عائداً نحو بوروندي في
ضوء اتفاقات لوساكا. وأشار إلى أنه إذا لم يتنبه المجتمع
الدولي فإن الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية يمكن أن
يزيد من تعقيد الحالة المتوترة بالفعل في المنطقة دون الإقليمية
برمتها. وفي معرض الحديث عن إعادة تجميع السكان، ذكر
أن الحكومة قررت إعادة تجميع سكان المناطق الريفية
لبوجومبورا في ما كان يسمى "مناطق الحماية". لكنه أكد
أن عملية إعادة التجميع لم تحدث بصورة قسرية، ولكنها
كانت استجابة لشاغل حقيقي لدى السكان، وهو أمر
ضروري لحمايتهم وحماية العاصمة. وحث الأمم المتحدة
والمنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الإنساني ألا تثبط
همتها بل أن تواصل مد يد العون لأولئك الذين يحتاجون
إليها. وأبلغ المجلس بأنه تم إنشاء لجنة قضائية للتحقيق في
ظروف مقتل الموظفين التابعين للأمم المتحدة. وأبلغ المجلس
أيضا بأن الحالة الاقتصادية والاجتماعية تبعث على الأسف،
مشيراً إلى أنه على الرغم من تعليق الحظر الإقليمي، فإن
الأطراف الفاعلة الإقليمية لم ترد استئناف التعاون حتى يتم
التوقيع على اتفاق السلام. وذكر أن الحكومة قد قدمت

وعلق الرئيس الجلسة، بموافقة أعضاء المجلس^(٨٤).

وعندما استأنف المجلس جلسته ٤٠٦٧ في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، تكلم ممثل فنلندا نيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة والمنحازة إليه^(٨٥). فأعرب عن بالغ قلقها إزاء بطء وتيرة التقدم في عملية السلام وعن أسفها لتدهور الحالة الأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في بوروندي وآثارها الإقليمية. وأكد مجددا تأييدها للمفاوضات الداخلية وعملية أروشا للسلام وشجع جميع حركات التمرد البوروندية على الانضمام إليها. وبينما استنكر تجدد اندلاع العنف العشوائي في بوروندي، فإنه حث على كفالة حياد مخيمات اللاجئين في المنطقة ودعا الدول إلى منع استخدام أراضيها لشن هجمات ضد جيرانها. وكرر نداءها إلى جميع الأطراف أن تحترم حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، وأن تتعاون مع المنظمات الإنسانية. ورحب بقرار الأمين العام القاضي بتمديد وجود الأمم المتحدة السياسي في بوروندي، وقال إن الاتحاد الأوروبي لا يزال على استعداد لدعم الأمين العام في مهمته لتيسير استعادة الحكم الدستوري وتعزيز السلام والمصالحة وسيادة القانون، ودعا حكومة بوروندي إلى مواصلة تعاونها مع آليات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان، لا سيما مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان^(٨٦).

وأوضح ممثل النرويج أنه يشعر بقلق بالغ إزاء تزايد أعمال العنف مؤخرا، وأن على المجتمع الدولي أن يتحمل

و ١١ (كندا)؛ والصفحتان ١١ و ١٢ (المملكة المتحدة)؛ والصفحتان ١٢ و ١٣ (البحرين).

(٨٤) S/PV.4067، الصفحة ١٤.

(٨٥) S/PV.4067 (الاستئناف ١)، الصفحة ٨ (إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا ولايتيا وليتوانيا وهنغاريا، وكذلك قبرص ومالطة ليختنشتاين).

(٨٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٨ و ٩.

الصعوبات، ينبغي استئناف عملية المصالحة، على الصعيدين الداخلي والخارجي، وإحراز تقدم فيها. وعرض عدة مقترحات أسفرت عنها الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى منطقة البحيرات الكبرى وزير التعاون والشؤون الفرنكوفونية الفرنسي. أولا، من الأساسي أن تستند عملية المصالحة إلى ما سبق تحقيقه في سياق مفاوضات أروشا. وثانيا، من الأساسي أن تشارك جميع الأطراف في المفاوضات بهدف إيجاد تسوية، وأن تعطى الأولوية لوقف القتال. وأخيرا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم بطرق ملموسة ومادية استئناف العملية واستمرارها بمساعدة دولية من أجل تحقيق المصالحة وإعادة الإعمار والديمقراطية. وأكد أن على المجلس أن ينظر في العلاقة بينها وبين الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وقال إن تنفيذ اتفاق لوساكا ضروري إذا أُريد تحقيق الانتعاش التام والكامل لبوروندي. لذلك فإنه من الضروري أن ينظر المجلس في العلاقة بين تنفيذ اتفاق لوساكا واستئناف العملية التي بدأت بمفاوضات أروشا. وختم بقوله إن الهدف المعقول للمجتمع الدولي هو عقد مؤتمر إقليمي بشأن منطقة البحيرات الكبرى، برعاية مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية^(٨٢).

وتحدث العديد من المتكلمين، فأعربوا عن قلقهم إزاء تدهور الحالة السائدة؛ وأدانوا قتل موظفي الأمم المتحدة؛ ودعوا الحكومة إلى توفير الأمن لجميع العاملين في المجال الإنساني، وجميع الأطراف إلى إنهاء الاقتتال والعودة إلى المفاوضات؛ وأشادوا بالرئيس السابق نيريري؛ وأبدوا تأييدهم لفكرة عقد مؤتمر دولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى؛ وحثوا على تسمية ميسر جديد في أقرب وقت ممكن^(٨٣).

(٨٢) المرجع نفسه، الصفحتان ١٢ و ١٣.

(٨٣) المرجع نفسه، الصفحة ٧ (الاتحاد الروسي)؛ والصفحتان ٧ و ٨ (الصين)؛ والصفحتان ٨ و ٩ (الأرجنتين)؛ والصفحتان ١٠

الأطراف الفاعلة من المشاركة في الحوادث. وأخيراً، قال إن حكومة بلده تعتقد أنه يجب على الأمم المتحدة أن تقوم بإعداد خطة للطوارئ تحسباً لما قد تسفر عنه عملية أروشا من نتائج، لأنها تعلّمت من حالات أخرى ما قد يقع من مآسي إذا لم تعد العدة لمواجهةها. وستحتاج بوروندي أيضاً إلى المساعدة في مجال إعادة الإعمار، وفي التعامل مع المشردين داخليا واللاجئين، وفي بناء المؤسسات التي من شأنها أن تشرف على تنفيذ عملية السلام^(٨٨).

وفي الجلسة ٤٠٦٨، المعقودة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وفقاً للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، دعا الرئيس، بموافقة المجلس، ممثلي بوروندي، بناء على طلبه، إلى المشاركة في المناقشة، بدون أن يكون له الحق في التصويت.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي باسم المجلس^(٨٩):

يلاحظ مجلس الأمن مع القلق اندلاع العنف مؤخرًا في بوروندي والتأخرات التي شهدتها عملية السلام. ويدعو جميع الأطراف إلى وقف العنف ومواصلة التفاوض من أجل التوصل إلى تسوية الأزمة الحالية في بوروندي بالوسائل السلمية.

ويكرر المجلس تأكيد تأييده لعملية أروشا للسلام والجهود الرامية إلى بناء شراكة سياسية داخلية في بوروندي. وعلم المجلس بأسى عميق بوفاة المعلم جوليوس نيريري، وهو يجدد في الوقت نفسه التزامه ببذل جهوده لخدمة السلام الذي عمل على تحقيقه. ويعتقد المجلس اعتقاداً راسخاً أن العملية التي قادها المعلم نيريري الراحل تبعث على الأمل في تحقيق السلم في بوروندي وينبغي أن تشكل أساساً لمبادرات تضم جميع الأطراف وتفضي إلى إبرام اتفاق سلام. وعلى دول المنطقة أن تقوم، بالتشاور الوثيق مع الأمم المتحدة، بالتعجيل بتعيين فريق وساطة جديد تقبله الأطراف البوروندية في المفاوضات.

ويشيد مجلس الأمن بالأطراف البوروندية، بما فيها الحكومة، التي برهنت على التزامها بمواصلة المفاوضات، ويدعو الأطراف التي لا

(٨٨) المرجع نفسه، الصفحات ١٠ إلى ١٣.

(٨٩) S/PRST/1999/32.

مسؤولية خاصة لمنع حدوث مأساة إنسانية أخرى. وحث بشدة جميع الأطراف المعنية على المشاركة في الجهود الرامية إلى تعيين ميسر جديد. وأكد أنه سيكون من الصعب في ظل الوضع المتفجر في جمهورية الكونغو الديمقراطية ضمان السلام في بوروندي إذا لم ينفذ اتفاق لوساكا تنفيذاً فعالاً^(٨٧).

وقال ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة إن أنسب تهيئة يمكن للمجلس أن يوجهها في ذكرى الرئيس السابق لبلده المعلم جوليوس كاميراج نيريري هي أن يكرس نفسه مجدداً للبحث الجاد عن حل دائم للصراع الدائر في بوروندي. فالحالة هناك لا تزال متوترة وصعبة، ويتعين على المجلس أن يقيّم إلى أين وصلت الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى تسوية تفاوضية في بوروندي. وأشار إلى أنه كانت هناك اتهامات متكررة ضد بلده بأنه يدعم ويؤوي عناصر مسلحة تعمل ضد بوروندي. ورفض بشدة هذه المزاعم وأكد أن جمهورية تنزانيا المتحدة ليست لها مصلحة في دعم الهجمات المسلحة على بوروندي أو في إيواء خصومها أو تدريبهم أو تسليحهم، وقال إنها مصممة على مواصلة الوفاء بالتزاماتها الدولية فيما يتعلق بإيواء اللاجئين والسعي جاهدة، مع بقية دول المنطقة، في سبيل تحقيق السلام في بوروندي. أما بالنسبة لدور مجلس الأمن، فقد قال إن من المهم أن يعلن المجلس بشكل لا لبس فيه عن تأييده لعملية أروشا ومواصلة تشجيع الأطراف على الاستمرار في الحوار وعلى أن تظل ملتزمة بمبدأ التسوية التفاوضية. ثانياً، عليه أن يحافظ ويحث على مواصلة تقديم الدعم لعملية التيسير ويوفر لها الموارد. وأعرب عن امتنانه، نيابة عن هيئة التيسير، للبلدان والمنظمات التي قدمت حتى الآن الدعم المالي وسواه من أنواع الدعم لعملية أروشا، وهو ما مكن العديد من

(٨٧) المرجع نفسه، الصفحتان ٩ و ١٠.

ويدعو مجلس الأمن دول المنطقة أن تكفل حياد مخيمات اللاجئين وطابعها المدني وتمنع استخدام المتمردين المسلحين لأراضيها. ويدعو أيضا حكومة بوروندي إلى وقف سياسة التجنيد القسري والسماح للسكان المتضررين بالعودة إلى ديارهم فضلا عن وصول المساعدة الإنسانية دون عوائق في كامل مراحل العملية. ويدين الهجمات التي تشنها المجموعات المسلحة ضد المدنيين، ويدعو إلى وضع حد لهذه الحوادث غير المقبولة.

ويدرك مجلس الأمن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية البشعة التي تشهدها بوروندي ويؤكد ضرورة قيام مجموعة المانحين بتوسيع نطاق المساعدة المقدمة إلى بوروندي.

تزال خارج العملية إلى الكف عن الأعمال القتالية كما يدعو إلى مشاركتها الكاملة في عملية السلام الشامل في بوروندي.

ويدين المجلس مقتل موظفي الأمم المتحدة في بوروندي في تشرين الأول/أكتوبر. ويدعو الحكومة إلى إجراء تحقيقات والمساعدة فيها، ومحاكمة مرتكبي هذه الجريمة. ويحث المجلس جميع الأطراف على أن تكفل وصول المساعدة الإنسانية بصورة آمنة ودون إعاقة إلى المحتاجين إليها في بوروندي، وأن تقدم ضمانات كاملة لتنتقل موظفي المساعدة الإنسانية للأمم المتحدة في أمن وحرية. ويعترف المجلس بأهمية دور دول المنطقة، ولا سيما جمهورية تنزانيا المتحدة التي تؤدي مئات الآلاف من اللاجئين البورونديين والتي يوجد فيها مقر مؤسسة جوليوس نيريري التي وفرت دعما فائقا للمحادثات.

٧ - رسائل مؤرخة ٢٠ و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ من فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية

الإرهاب صادر عن حكومات فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ في أعقاب التحقيق في تفجير طائرتي الرحلتين بان أم ١٠٣، و UTA ٧٧٢.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس بالبيان التالي نيابة عن المجلس^(٢):

في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٦، سافرت طائرة ليبية التسجيل من طرابلس في الجماهيرية العربية الليبية إلى جدة بالمملكة العربية السعودية. ومجلس الأمن يعتبر هذا الانتهاك الواضح لقرار المجلس ٧٤٨ (١٩٩٢) المؤرخ ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢ غير مقبول بالمرّة، ويطلب إلى الجماهيرية العربية الليبية أن تمتنع عن ارتكاب أي انتهاكات أخرى من هذا القبيل. وهو يشير إلى أن الترتيبات اللازمة قد اتخذت وفقا للقرار ٧٤٨ (١٩٩٢) من أجل نقل الحجاج الليبيين جوا لتأدية فريضة الحج. وسوف يستعرض المجلس هذه المسألة في حالة حدوث انتهاكات أخرى.

وطلب المجلس إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٧٤٨ (١٩٩٢) أن تلتفت انتباه الدول الأعضاء إلى مراعاة التزاماتها بموجب

المقرر المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦ (الجلسة ٣٦٥٥): بيان من الرئيس

في الجلسة ٣٦٥٥، المعقودة في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦ وفقا للتفاهم الذي كان قد تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدرج المجلس في جدول أعماله البند المعنون "رسائل مؤرخة ٢٠ و ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ من فرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية"^(١)، بخصوص (أ) التحقيق القضائي الذي أجري بشأن الاعتداء على طائرة UTA من طراز DC-10 الرحلة ٧٧٢ في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ (S/23306)؛ و (ب) التحقيق في تدمير طائرة تابعة لشركة "بان أم" للخطوط الجوية الرحلة ١٠٣ فوق لوكربي، اسكتلندا في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، وإعلان مشترك صادر عن الولايات المتحدة والمملكة المتحدة؛ و (ج) نص إعلان ثلاثي بشأن

(٢) S/PRST/1996/18.

(١) S/23306 و S/23307 و S/23308 و S/23309 و S/23317.